



المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadiya Derbirinê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا سيرة من الانتهاكات



الاتحاد الوطني لطلبة سوريا سيرة من الانتهاكات

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM) هو مؤسسة مدنية مستقلة غير حكومية وغير ربحية تعمل على بناء مجتمع يضمن حرية التعبير والاعتقاد وحقوق الإنسان والوصول إلى العدالة، ورؤيتها هي عالم ديمقراطي قائم على العدالة والحرية والمساواة يحترم كرامة الإنسان وحقوقه. منذ تأسيسه في 2004، يعمل المركز السوري للإعلام وحرية التعبير من أجل الدفاع عن الأفراد المضطهدين بسبب معتقداتهم وآرائهم، وترويج حقوق الإنسان، ودعم وتنمية إعلام مهني ومستقل ونقدي، ويتمتع المركز بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة منذ 2011.

حقوق النشر © 2023 المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM)

<https://scm.bz>

تم إنجاز التقرير في 2022-2023



المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadiya Derbirinê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

شكر وتقدير

الإشراف العام: مازن درويش

إعداد البحث: د. أيمن منعم

مساهمة بحثية: منصور العمري

فريق عمل مشروع توثيق الانتهاكات (VDC)

لم يكن إنجاز هذا التقرير ممكناً دون المشاركة والدعم الأساسي من قبل الشهود والناجين/ات وذوي الضحايا الذين شاركوا معنا في المقابلات.

الشكر موصول لجميع من ساهم من فريق المركز والمتعاونين/ات معه في جميع مراحل كتابة التقرير بدءاً من التحضير له، وحتى تمام تنفيذه وإخراجه.

المحتويات:

2	منهجية التقرير.....
3	المقدمة.....
5	الباب الأول: الاتحاد الوطني لطلبة سوريا قبل عام 2011.....
5	الفصل الأول: المنظمات الشعبية وحصار المجتمع.....
8	المبحث الأول : التنظيمات شبه العسكرية.....
11	الفصل الثاني: منظمة الاتحاد الوطني لطلبة سوريا.....
14	المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للاتحاد الوطني لطلبة سوريا.....
16	المبحث الثاني: هيكل الاتحاد الوطني للطلبة داخل وخارج سوريا.....
18	المبحث الثالث: فروع الاتحاد الوطني لطلبة سوريا في الخارج.....
20	الباب الثاني: الاتحاد الوطني لطلبة سوريا عشر سنوات من الانتهاكات.....
21	الفصل الأول: الاتحاد الوطني لطلبة سوريا بعد عام 2011.....
28	الفصل الثاني: أبرز أنماط انتهاكات الاتحاد الوطني لطلبة سوريا.....
28	المبحث الأول : الإعدام أو القتل خارج إطار القانون.....
30	المبحث الثاني: العنف القائم على النوع الاجتماعي.....
33	المبحث الثالث: الاعتقال التعسفي والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية.....
38	الفصل الثالث: جامعة حلب بعد عام 2011 جامعة الثورة.....
39	المبحث الأول : تسلسل زمني لأبرز الاحتجاجات في جامعة حلب الثورة.....
41	المبحث الثاني: الاتحاد الوطني للطلبة في جامعة حلب.....
44	الفصل الرابع: الجامعات الخاصة بعد عام 2011.....
48	التوصيات.....

الحكومية، وتداخل نطاق عملها خاصةً بعد عام 2011 حيث تشاركت السلطة التنفيذية والمنظمات الشعبية والحزبية في قمع الاحتجاجات، وعلى مختلف الصعد.

المقدمة

معادلةً دولية وإقليمية هي التي حمت السلطة في سوريا حتى الآن وهي أيضاً التي ربطت الحدث السوري بالتسويات الإقليمية والاتفاقيات الدولية على النفوذ والسيطرة، في مقابل انعدام تام لإرادة الشعب السوري ورؤاه، أو لواقع السيطرة الميدانية على الأرض حتى، هذه المعادلة التي رسمت حدودها أسباب باتت معروفة للجميع ما كان لها أن ترتسم لولا قدرة الحكومة على امتصاص الصدمة الأولى، ومواجهة المتظاهرين في الساحات ومنعهم من النمو والتمدد، مستعينةً بثقافة الخوف التي شكلت الأساس لدولة حافظ الأسد، وضمنت انتقالها لوريثه، والتي قامت على كم هائل من العنف المنظم بحق المجتمع من جهة، وتأصيل قانوني للاستبداد من جهة أخرى عبر تقويض المفاهيم الراسخة حول الدولة والإدارة، وتشويه نزاهة وتجرد المؤسسات العامة، لصالح استبداد مؤصل بحكم القانون، ومشرعن باسمه، ومرتبطة عضويًا مع بنية الدولة نفسها، يختلف جذرياً عن ممارسات الحكم الاستبدادية التي شهدتها البلاد منذ انقلاب الزعيم عام 1949 والتي كانت تزول أو تتبدل بانتهاء الانقلاب واستعادة الحياة النيابية، إذ تنطوي مؤسسة الاستبداد، على تشويه في بنية الدولة الأصلية لا يزول بزوال الحاكم أو باستبداله، بل يتطلب الأمر تغييره، زوال النظام السياسي برمته وتأسيس حقبة سياسية جديدة بالدولة، التي شهدت خلال السنوات الأولى من حكم حافظ الأسد تغييراً شاملاً أفقياً ورأسياً في هيكلها وبنيتها الدستورية، وفي بنية المؤسسات وعقائدها وتصوراتها للثوابت الوطنية والمجتمعية، والتي سخرت جميعها للسيطرة من خلال الضبط والأمن والبيروقراطية والمراقبة والتجنيد والهيمنة الثقافية، و التنشئة السياسية وتجميع المصالح والتحالفات على قاعدة الولاء، لتتحدد الغاية النهائية لوظائف الدولة بحماية السلطة وضمان استمرارها.

ولاستكمال مؤسسة الاستبداد كان لابد من تأطير المجتمع وتقسيمه ضمن منظوماتٍ تدين بالولاء للسلطة وتدور في فلكها أو تتبع لها مباشرةً، وتشكل المسار الوحيد والإجباري للترقي الاجتماعي، أو للتعاطي في الشأن العام، فكانت المنظمات الشعبية لتفتيت الروابط الوطنية ووأد حيوية المجتمع واعتراض أي كيانٍ موازٍ أو بديل اجتماعي لمؤسسات الدولة والسلطة، التي بدورها باتت مرجعية حصرية لكل التفاعلات الاجتماعية، يتواصل الناس حصراً عبر قنواتها المراقبة والمتحكم بها. فيما حزب البعث العربي الاشتراكي الفاعل الوحيد الذي فوضت إليه أمور الدولة والمجتمع، عبر منظمات رديفة للحزب ينتسب إليها السوري تلقائياً بمجرد دخوله المدرسة بمنظمة طلائع البعث رديفته في المرحلة الابتدائية، و«اتحاد شبيبة الثورة» في المرحلتين الإعدادية والثانوية، أما مرحلة التعليم العالي، فكان الانتساب للاتحاد الوطني لطلبة سوريا ذراع السلطة التنفيذية في الجامعة وأداتها لتشديد الرقابة على الطلبة والمدرسين، و تعميم أيديولوجيا البعث وتكريس السطوة الأمنية التي تصاعدت في ثمانينات وتسعينات القرن الفائت وأفقدت الجامعات أدوارها العلمية والاجتماعية السابقة.

ويضاف لعسكرة الجامعة وانتهاكات حقوق الإنسان الواردة تفصيلاً في التقرير والتي تورط فيها الاتحاد الوطني لطلبة سوريا، أثره على دور الجامعات واستقلالها وسوية التعليم العالي، ودور النخب المثقفة والأكاديميين في المجتمع، إذ كان للوظيفة الأمنية التي رافقت تاريخه، وعلاقته العضوية مع السلطة، ولكونه المسار الإجباري الوحيد للتنظيم في الجامعات، أن حوّل الحركة الطلابية في سوريا إلى حركة مصنوعة على عين السلطة ومؤتمرة بأمرها، عاجزة عن التطور إلى حركة إيجابية خارج أسوار الجامعة، بالتوازي مع توطين علاقات العنف المعلن أو المضمّر داخل أسوارها، و تعطيل وسائل التعبير والحوار وتغييب الاعتبار لقيم المساواة و الكرامة الإنسانية والإرادة الحرة، ما أدى لإضعاف حيوية المجتمع وقابلية أبنائه اليوم لإنتاج عقد اجتماعي بين مكوناته المختلفة أو تصورٍ مشتركٍ عجز السوريون عن صياغته طوال عقدٍ على اندلاع الثورة، لما يتطلبه من واقع ثقافي واجتماعي وأدوارٍ للنخب والتعليم واحترام لروح القانون و اتساع لرقعة التسامح، وهي القيم التي عُيبت عن مولدات الفعل السياسي والمواقع المجتمعية التي يتشكل في رحمها، وفي مقدمها الجامعة.

الاتحاد الوطني مارس دوره أيضاً في الاستبعاد الاجتماعي للطلبة وفي عملية العزل والتدجين الأيديولوجي والثقافي، بأيدولوجيا البعث التي جرى تعميمها في المناهج التعليمية لتكريس ظاهرة "عبادة الفرد" التي كانت وما تزال تتجاوز الشخص نفسه إلى آرائه السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية، باعتبارها البوصلة النظرية التي على الجميع أن يسيروا على هديها، والتي عاش السوريون بسببها حالة انقطاع شبه تام عن ثقافات العالم الخارجي وموجات الديمقراطية، بينما عاشت الجامعة السورية غياب المبادرة والنقد عن العملية التعليمية، لصالح التلقين والرؤية الواحدة وقمع العقل النقدي. وتكريس الدعاية القومية والخطاب الإقصائي والعقائدي، والتي لم تكن من نتيجتها فقط، حرمان أجيالٍ من التعليم النوعي بل تنمية وتكريس ضيق الأفق والتعصب، بينما يمضي العالم في دروب الانفتاح والعولمة.

مع انطلاق الحراك الشعبي ورغم السطوة الأمنية الشديدة والانتشار الواسع لشبكة المخبّرين الذين يسهم الاتحاد بتجنيدهم لجمع البيانات والوشاية بزملائهم بهدف ملاحقتهم والتضييق عليهم وفصلهم من جامعاتهم، انخرط الطلبة في الاحتجاجات السلمية في الجامعات الحكومية والخاصة التي تعرضت لعمليات قمع واقتحامات وإطلاق نارٍ و قتل لطلبة جامعيين، والتي تحول بعضها إلى ثكنات عسكرية بعد طرد مئات الطلبة من المساكن الجامعية، واستخدمت كمراكز لإطلاق القذائف والصواريخ على الأحياء المعارضة للحكومة. كما في جامعة البعث في حمص التي أطلقت منها القذائف الصاروخية على حي بابا عمرو القريب من المنطقة، فيما تحول اتحاد الطلبة إلى جهاز أمني شريك للأجهزة الأمنية الأخرى في قمع التظاهرات، إضافةً للتجسس على الطلاب والهيئات التعليمية، فيما فروعه في الخارج تراقب تحركات وأنشطة الطلاب السوريين هناك وتقيدهم أو تلاحقهم عند عودتهم إلى البلاد، ومع تصاعد الاحتجاجات وامتدادها في الجامعات وخاصة جامعة حلب تحول الاتحاد لميليشا مسلحة تورط عناصرها بشكلٍ مستقل أو من خلال كتائب حزب البعث في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالاعتداءات الجسدية في المظاهرات، وملاحقة واعتقال آلاف الطلاب، الذين تعرّض عدد كبير منهم للتعذيب المفضي للموت أحياناً والإخفاء القسري وأشكال العنف وسوء المعاملة ومجموعة من الانتهاكات واسعة النطاق التي سنبحثها تباعاً في فصول التقرير.

الباب الأول: الاتحاد الوطني لطلبة سوريا قبل عام 2011



لوقوف على واقع الاتحاد الوطني لطلبة سوريا قبل عام 2011 لا بد من البحث في المنظمات الشعبية التي تدور في فلك حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم والتنظيمات شبه العسكرية التي ارتبطت به منذ عام 1963 كإحدى أدوات السلطة في مواجهة المجتمع.

الفصل الأول: المنظمات الشعبية وحصار المجتمع

يقدم الاتحاد الوطني لطلبة سوريا وموقعه في هيكل الدولة نموذجاً عن الصيغة التي اعتمدها السلطة لحصار المجتمع والتي تمت استعادتها بالكامل في مواجهة الثورة عام 2011، والتي شكلت المؤسسة الحزبية والمنظمات المدنية والتنظيمات العسكرية الريفية لها أحد أضلاعها، فمذ انقلاب عام 1970 بدأت السلطة العسكرية الأمنية باحتكار الحياة العامة في سوريا، بإضعاف المجتمع ونفي أي علاقات تنشأ بين أفراده بعيداً عن مسار ورقابة السلطة، بفائض العنف من جهة وبزرع ونشر شبكات المحسوبية والعلاقات القائمة على الزبائنية في الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى، معتمداً على هيكل الحزب الذي تغول في مفاصل الدولة، وعلى المنظمات الشعبية التي أطرت المجتمع وقسمته وفق النسق الكوري الشمالي الذي اطلع عليه الأسد خلال زيارته لكوريا الشمالية عام 1974 حين أبدى إعجابه الشديد بالقبضة الحديدية للزعيم الكوري وتأثره بأدائه ونظريته عن التنظيم الاجتماعي، وعزمه تطبيقها في سوريا، فكان تكليف حزب البعث بتأسيس المنظمات الشعبية أو إعادة تأسيس الموجودة منها وتوسيع قواعدها، فكان الاتحاد النسائي الذي احتكر تمثيل المرأة السورية، واتحادات العمال والفلاحين والمهنيين للتحكم بشريحة العمال شديدة الحيوية ومنعهم من حقوق التظاهر والإضراب والنضال المطلي، أما اتحادات الصحفيين والكتاب والفنانين فكانت لإنتاج الثقافة وفق تعريف السلطة ومفهومها، وتطوير النخب الثقافية والفنية والفكرية، ووضعها جميعها في موقع التابع للسلطة، التي امتدت للسيطرة على النقابات الحرة لاحقاً مطلع الثمانينات، ولضبط الأجيال القادمة على أيديولوجيا البعث وعلى الولاء والتبعية لأمينه العام، كانت البداية بالمنظمات المرتبطة بالنظام التعليمي و التربوي.²

2 ستيفن هايدمان-التسلطية في سورية، صراع المجتمع والدولة - الطبعة الأولى- دار رياض الريس - بيروت، 2011، الصفحة 371-374

منظمة طلاب البعث: تأسست عام 1974 بقرار من القيادة القطرية للحزب وتضم كل أطفال المرحلة الابتدائية وقد عُرِّفت بأنها «منظمة تربوية سياسية تضم أطفال القطر العربي السوري في مرحلة التعليم الابتدائي، وتعمل على تربيتهم تربية قومية اشتراكية، مستمدة مضامينها الفكرية والعقائدية من فكر حزب البعث ومقررات مؤتمراته القومية والقطرية»³.

اتحاد شببية الثورة: تأسس عام 1968 كمنظمة تربوية سياسية تعنى بتربية الفتية والفتيات من عمر 12-18 سنة، وتوعيتهن بأيدولوجيا حزب البعث وإعدادهم للانضمام إلى عضويته. وخلال العام العاشر من المرحلة المدرسية تُقبل طالبات العضوية العاملة في حزب البعث بعد - على الأقل - ثلاث سنوات من الإعداد الأيدولوجي في المنظمة التي ينص نظامها الداخلي على «تربية جيل الشباب في القطر وإنماء طاقاتهم وانتظامهم في العمل الجماعي وتدريبهم وتأهيلهم وإعداد الشباب للإسهام في حماية الثورة التي يقودها الحزب». وقد حلت محل الجمعيات الشبابية والكشفية التي تم حظرها في سوريا بعد انقلاب حزب البعث عام 1963.

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا: تأسست نواة الاتحاد باسم اتحاد طلبة سوريا كمنظمة تعمل على تنظيم الطلبة البعثيين في الجامعات والمعاهد العليا عام 1950، وتوسعت صلاحياته مع انقلاب عام 1963 حتى صدور المرسوم التشريعي رقم 130 لعام 1966 الذي قضى بتسمية الاتحاد الوطني لطلبة سوريا باعتباره الممثل الوحيد لجميع طلاب التعليم العالي مستنداً لقرار القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم 2/ تاريخ 1966/2/25 ليكون أحد الهيئات الرديفة للحزب ويتبع للجنة المركزية للحزب ومن أهدافه: «الإيمان بأهداف الأمة العربية في الوحدة العربية والحرية الفكرية والعيش المشترك وتعزيز روح انتماء الجماهير الطلابية إلى الوطن، والولاء لقائده، وتعميق روح الوطنية والإسهام الكامل في تعزيز بناء الوحدة الوطنية».

وترتبط المنظمات الشعبية عضويًا بحزب البعث الحاكم وعلى الرغم من أن النظام الداخلي للاتحاد الوطني لطلبة سوريا تحديداً لا يعرف الاتحاد كمنظمة تابعة أو حتى رديفة للحزب، فإنه يتبع وبقيّة المنظمات مباشرة لقرارات القيادة الحزبية، كما أن تمويل المنظمات بالكامل كان يتم من ميزانية الحزب باستثناء منظمة الاتحاد الرياضي العام التي تأسست في العام 1971 بالمرسوم 38 واللجنة الأولمبية لاحقاً التي كان تمويلها من مخصصات وزارة التربية حتى صدور المرسوم 7 في 2005 الذي تم بموجبه رصد مخصصات مستقلة للاتحاد من الموازنة العامة عن طريق وزارة الإدارة المحلية.

وحتى بعد تعديل المادة الثامنة من الدستور، احتفظ الحزب بسلطاته السابقة و انتقل أعضاؤه ومنتسبوه إلى ملاك الدولة شكلياً، دون أن تتزعزع سيطرته أو يتنازل عن احتكاره للمجال العام عموماً، وكان رئيس الجمهورية- الأمين العام للحزب، أصدر مرسوماً في الأول من شباط عام 2012 بالموافقة على قرار القيادة القطرية بنقل العاملين في حزب البعث والمنظمات الشعبية إلى ملاكات الدولة بدلاً من وجودهم على ملاك حزب البعث أو إحدى الجهات التي تتبع له، وجاء فيه «يعيّن العاملون في حزب البعث العربي الاشتراكي والمنظمات الشعبية من غير المنتخبين أو المكلفين بمهام قيادية في شواغل محدثة حكماً لهذه الغاية وبالأجور التي وصلوا إليها مع احتفاظهم بقدمهم الوظيفي الذي يؤهلهم للتفريع».

3 قرار القيادة القطرية بتأسيس المنظمة المرجع الموسوعة العربية
<http://arab-ency.com.sy/ency/details/6572>

ارتباط المنظمات الشعبية بحزب البعث العربي الاشتراكي، وارتباط الأخير أو انصهاره بالسلطة التنفيذية - رئيس الجمهورية، الذي يشكل ويوجه مؤسسات الدولة حسب رغبته، أدى لأن تكون أي محاولة لإزاحته بمثابة هجوم على الدولة ومؤسساتها والقطاعات الشعبية المرتبطة بها وهو ما وصفه ميشيل سورا، ببناء الدولة السورية بطريقة تجعلها في مواجهة المجتمع وفي موقف دفاعي دائم منه. فالبنية السياسية القائمة والتداخل بين السلطة والحزب نتيجة لعقود من سيطرته على الدولة وتمدده في مفاصلها وهياكلها ومؤسساتها عمودياً وأفقياً، أدى لاتحاد مصائرها، فزوال السلطة أو انتهاء قبضتها الأمنية، يعني زوال الحزب وانحساره وخضوع قياداته للمحاكمة وربما الاجتثاث كما حدث مع فرعه العراقي، ويعني أيضاً انتهاء المنظمات الرديفة ومكتسبات أعضائها، وهو ما يفسر تجنيد الحزب لكوادره والمنظمات التابعة له للوقوف عام 2011 في مواجهة السوريين لحماية وجوده، في معركة شكل فيها أعضاء اتحاد الطلبة فرع أمين غير معن وكثائب عسكرية معلنة لضبط الحياة الطلابية وضمان الولاء للسلطة/العائلة.

وحدة المصير تفسر أيضاً اصطفاً قيادات الحزب حول الأسد، وتماسك بنية سلطاته رغم الانشقاقات الكبيرة التي طالت صفوفها وهشاشته التنظيمية. كما تفسر ظهور الحزب المتصاعد في الحياة العامة بأدوار جديدة تتعلق بتقديم المساعدات المباشرة والخدمات للمواطنين في ظل غياب تام لأي تنظيمات أو جهات مدنية فاعلة. خلال الاجتماع الاستثنائي الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب في نيسان 2017، تكررت على لسان قياداته ملامح سياسته الجديدة لاستعادة قاعدته، والبنى والعلاقات التي حكمت البلاد في العقود السابقة، والتي عبرت عنها افتتاحية صحيفة البعث اليومية الرسمية في 7 من نيسان 2017 بأنه يجب إلهام الأعضاء الأصغر سناً وتذكر تاريخ البعث لمواجهة التحديات التي تواجه البلاد اليوم، مشيرة إلى أنها مسؤولية البعثيين الأكبر سناً في إلهام وتجديد معنى تاريخ الحزب في الوقت الحاضر. وتنشيط كوادر الحزب في الجامعات السورية، وإيجاد طرق لتعبئة الشباب والمنظمات الشبابية المختلفة التي تسيطر عليها، مثل الاتحاد الوطني للطلبة، واتحاد شببية الثورة، والاتحاد الرياضي العام. من الشباب.⁴

ويشرف الحزب وبالتنسيق مع قياداته المركزية، أعيد تشكيل، ثم تفعيل، الفروع المحلية لجميع المنظمات والاتحادات والنقابات، وتحديد في المناطق التي استعادتها الحكومة من سيطرة المعارضة مع تركيز على منظمات طلائع البعث واتحاد شببية الثورة واتحاد طلبة سوريا، وفي عام 2020 أبلغ أمين فرع حزب البعث في حماه «أشرف باشوري» جميع مدراء ومسؤولين مؤسسات الدولة في المحافظة بعودة العمل بالزامية أن يكون تعيين وتنصيب أي مسؤول أو أي شخص في منصب قيادي حصري بأعضاء حزب البعث، و من المواظبين على الاجتماعات الحزبية الدورية عبر فرق الحزب في كل مؤسسة حكومية، بالإضافة إلى تحقق شرط «العضوية العاملة» في أي منصب قيادي، كما سارع حزب البعث بإصدار قرار عبر مكتب الشباب المركزي في القيادة القطرية إلى الاتحاد الوطني لطلبة سوريا واتحاد شببية الثورة بوضع طلبات الانتساب لحزب البعث ضمن أوراق التسجيل في الجامعات، وفرضها على طلاب الجامعات كورقة أساسية، بالإضافة إلى توجيه كل المدارس الثانوية بتنسيب وضم طلابها الذكور والإناث إلى صفوف الحزب.⁵

4 صحيفة البعث اليومية الرسمية في 7 من نيسان 2017 - سوريا كلمة البعث - الصفحة 6
5 يزن شهداوي- المدن - الأحد 2020/10/25 عودة البعث في سوريا.. إحياء أمجاد «الشبيحة»



مع انتشار الاحتجاجات الشعبية من درعا إلى مدن سورية أخرى صيف عام 2011، ولاستحالة نشر عناصر الجيش النظامي البالغ تعداده 220 ألفاً تقريباً والذي شكل المجندون إلزامياً النسبة الأكبر منهم على جميع بؤر الانتفاضة، خاصةً مع تصاعد ظاهرة الانشقاق في صفوفه و صفوف القوى الأمنية، اتجهت السلطة لإعادة النظر في سياسات المواجهة، لتسخير كل الطاقات الممكنة للمعركة، فبدأت بالتنظيمات شبه العسكرية الموجودة مسبقاً مثل كتائب البعث، ثم ميليشيات الشبيحة التي انبثقت من شبكات التهريب والابتزاز والرشى التي كانت تعمل بحماية الحكومة السورية، العشرات من الميليشيات التي أسسها متنفذون ورجال أعمال مقربون للسلطة. وقد ظهرت هذه التنظيمات بدايةً مع استيلاء حزب البعث على السلطة وتوسعت بعد انقلاب عام 1970 حين بدأ حافظ الأسد تسليح منظمات المجتمع المدني والنقابات لتعبئة الجماهير لدعم قيادته معتبراً أن كوادرات الحزب امتداد للأجهزة الأمنية، ورغم دمجها لاحقاً في الجيش الشعبي لتكون بمثابة قوات لمكافحة الاضطرابات الداخلية، استمر بعضها مستقلاً مثل كتائب العمال البعثية التي أسسها «عز الدين الناصر» رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال عام 1977، والتي كانت بمثابة ميليشيا مسلحة ضد المواطنين، وجهاز أمن لتأطير العمال ومنعهم من الوقوف بوجه «رب العمل أي الحكومة، و كان لها دور بارز في قمع تمرد الإخوان المسلمين في الثمانينات، لتتخذ بعده أدواراً استعراضية بتنظيم مئات الآلاف من العمال وإنزالهم إلى الشوارع في مسيرات مؤيدة للحكومة، في أي قرار تصدره سواء كان لمصلحة الطبقة العاملة أم لا، ومع اندلاع الثورة في آذار 2011، انخرط الاتحاد العام لنقابات العمال في حملات القمع الحكومية في محاولة لاستعادة تجربة كتائب العمال البعثية، حيث أجبر رئيس اتحاد عمال دمشق عمال (النظافة والمحافضة) وكل من له سلطة عليه بحمل الهراوات ومطاردة المتظاهرين أمام الجوامع وضربهم، وبعض العاملين ممن رفضوا إما فصلوا من عملهم، أو كتبت فيهم التقارير الأمنية واقتيدوا إلى السجون أو تم تغييبهم⁶، وعلى صعيد الجامعات ظهرت كتائب البعث وكتائب البعث الجامعية.

6 - من الرفيق إلى الشيخ... من أكل الطبقة العاملة في سوريا وشتتها | اقتصاد مال واعمال السوريين.

كتائب البعث: تم تشكيلها نهاية الستينات ومع بداية العام الثاني للانتفاضة في سوريا أعيد تفعيلها لتساند القوات الحكومية، في حلب تحت قيادة هلال هلال، الأمين القطري المساعد الحالي للحزب، بعد أن دخلت قوات المعارضة النصف الشرقي من المدينة في صيف عام 2012. وكانت مهامها محصورةً في حراسة المباني الحكومية كالجوامع والسكن الجامعي وغيرها من المنشآت الرئيسية في حلب، تطورت لاحقاً لتشارك في الأعمال القتالية وذاع صيتها مع تحقيقها سلسلة من النجاحات في العديد من العمليات الهجومية على مناطق سيطرة المعارضة المسلحة في أحياء حلب القديمة واليرمون والشيخ سعيد والشيخ مقصود وصلاح الدين. متقدمة بذلك على وحدات الجيش النظامية، لا سيما تلك التي تتألف في شكل أساسي من المجندين، وقد توسعت الكتائب لاحقاً في اللاذقية وطرطوس. وفي نهاية عام 2013، بدأت بالانتشار في دمشق.

كتائب البعث الجامعية: تبنى الرئيس الأسبق للاتحاد الوطني لطلبة سوريا «عمّار سعّاتي» مشروع «هلال الهلال» وطبّقه في الجامعات السورية. بالإعلان عن «كتائب البعث في الجامعات» وفتح مكاتب خاصة للتطوع في الكتائب في جميع فروع الاتحاد في المحافظات السورية، وظهر سعّاتي وهلال عدة مرات إلى جانب «المقاتلين الطلاب البعثيين» وهم يؤدون القسم اللازم للانخراط فيها، في المقابل تلقى الطلبة المتطوعون مجموعةً من الحوافز كاحتساب مدة الالتحاق بالكتائب من مدة الخدمة العسكرية الإلزامية للطلاب، والعلاج المجاني في المستشفيات العسكرية في حالة الإصابة، كما وفرت لهم الجامعة تسهيلات الترفيه الإداري، إضافةً إلى تخصيصهم بغرفٍ مستقلة في السكن الجامعي المكتظ، ومنحهم الأولوية في الإمدادات والمساعدات الواردة إلى الجامعة وفقاً للشهادات الواردة إلى المركز، كذلك منحهم البطاقات الأمنية لتسهيل مرورهم على الحواجز ونقاط التفتيش، وسمح لهم بحمل السلاح وإشهاره داخل الحرم الجامعي أيضاً.

وقد ذكر تقرير لمحطة الجزيرة نقلاً عن طلاب جامعيين في حمص شهادات وثقت قيام كتائب البعث بمضايقة وملاحقة الطلاب الجامعيين القادمين من أحياء حمص المحاصرة في السنوات الأولى لبدء الثورة ووصف اتحاد الطلبة في حمص حينها بأنه الفرع الأمني الخامس في المدينة لشدة انخراطه في أحداث العنف التي جرت خلال تلك الفترة وذكر أيضاً أن منتسبي الميليشيا كانوا يرتدون بدلات عسكرية ممهّمة وعلى ساعدها شعار يحمل اسم كتائب البعث ويعملون على حماية الجامعة وتفتيش الداخلين لها وبلغ عدد الطلاب المنتسبين للميليشيا في حمص ما يقارب 3500 طالبا تم تدريب 200 طالب منهم فقط⁷ وقد استمرت الكتائب بالنمو واستقطاب المنتسبين في الأعوام اللاحقة حتى منتصف عام 2018، حين بدأت الحكومة السورية بحل كتائب البعث، فضلاً عن الميليشيات الأخرى، ودمج أجزاء منها في الجيش السوري وقد تشكل فيلق البعث التابع للفيلق الخامس للجيش السوري من متطوعين من كتائب البعث.

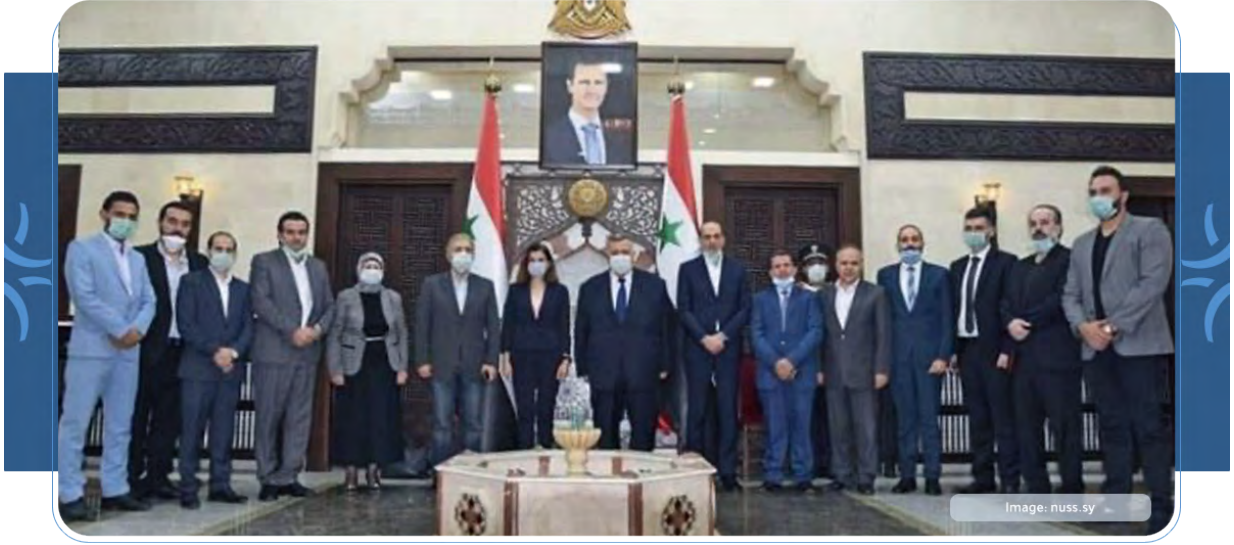
وبموجب القضاء الدولي، تتحمل الحكومة السورية مسؤولية الجرائم الدولية التي ارتكبتها جماعات الميليشيات إذا أمكن بيان أن للدولة «سيطرة عامة» عليها. وهذا المعيار ساري المفعول بصرف النظر عما إذا كان عناصر الميليشيا منخرطين، أو مرتبطين رسمياً، في قوات الدفاع الشعبية أو غيرها من القوات الرسمية شبه العسكرية، أو كانوا ميليشيات محلية ذات صلة فضفاضة بالحكومة التي تنسق نشاطها مع بقائها عاملةً تحت القيادة المباشرة للقادة المحليين.

7 "كتائب البعث".. جامعيون في خدمة النظام | أخبار تقارير وجوالات | الجزيرة نت.

المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا⁸ كانت قد أجابت على سؤالٍ يتعلق بدرجة السيطرة الحكومية المطلوبة لبيان «السيطرة العامة» على النحو التالي: («حتى تنسب الأفعال التي تقوم بها جماعةٌ عسكرية أو شبه عسكرية إلى الدولة، يجب إثبات ممارسة الدولة سيطرةً عامة على تلك الجماعة، لا عن طريق تمويلها وتسليحها فحسب، بل عن طريق تنسيق نشاطها أيضاً ومساعدتها في التخطيط العام لنشاطاتها العسكرية، وعند ذلك فقط يمكن تحميل الدولة مسؤوليةً دولية عما ترتكبه هذه الجماعة. لكن، وفضلاً عن ذلك، لا ضرورة لأن تكون الدولة قد أصدرت (سواءً إلى رئيس الجماعة أو أفرادها) أوامر بارتكاب أعمال معينة تخرق القانون الدولي. (الفقرة 131)

وقالت المحكمة أيضاً: ويمكن تقرير وجود السيطرة التي يتحدث عنها القانون الدولي عندما يكون للدولة (أو لطرف من أطراف النزاع ضمن إطار نزاع مسلح) دورٌ في تنظيم أو تنسيق أو تخطيط الأعمال العسكرية لجماعة الميليشيا، إضافةً إلى تمويلها وتدريبها وتجهيزها أو تزويدها بالدعم العملياتي. عند ذلك يمكن اعتبار الأفعال التي تقوم بها الجماعة أو أفرادها بصفتها أفعالاً صادرة عن أحد أجهزة الدولة بصرف النظر عن وجود أوامر محددة صادرة عن الدولة تتعلق بارتكاب كل فعل من هذه الأفعال بعينه. (الفقرة 137)

الفصل الثاني: منظمة الاتحاد الوطني لطلبة سوريا



تأسس اتحاد الطلبة السوريين عام 1950، باعتباره منظمة للطلبة البعثيين، وترأس حافظ الأسد مؤتمره الأول في اللاذقية، وتوسعت قاعدته مع انقلاب آذار عام 1963، وأصبح الممثل الوحيد لطلاب التعليم العالي في سوريا، بالمرسوم التشريعي رقم 130 لعام 1966 المستند لقرار القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث رقم 2/ تاريخ 1966/2/25، باسم الاتحاد الوطني لطلبة سوريا، وبحسب موقعه الإلكتروني فهو « منظمة شعبية تضم طلبة الجامعات السورية الحكومية والخاصة والمعاهد العليا، وله فروع داخل سورية وخارجها»، ويتبع مباشرةً للقيادة المركزية لحزب البعث ويلتزم بتعليماتها، وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة « الوطن » الموالية للحكومة على خلفية مشاركته في اللقاء التشاوري الذي تم في دمشق عام 2011 وجمع ممثلين عن المعارضة وعن الحكومة السورية، عرّف الرئيس السابق لاتحاد الطلبة عن نفسه بـ «أنا بعثي عشت بعثياً وسأموت بعثياً وسأدافع عن هذا الحزب حتى داخل أروقة الحزب إذا كانت هناك وجهات نظر لا تراعي نظرة البعثي الشاب لهذا الحزب» وأضاف « نرفض رفضاً قاطعاً إلغاء المادة الثامنة من الدستور » متحدثاً باسم مئات الآلاف من الطلبة البعثيين وهم رافضون رفضاً قاطعاً الخوض في أي مسألة من شأنها أن تمس منجزاتنا ومكتسباتنا التي تحققت عبر عشرات السنين بثورة البعث⁹ وهو ما تبين صحته لاحقاً بعدم تنازل الحزب عن سلطاته، ورغم تنحيته عن قيادة الدولة والمجتمع في دستور 2012، وتجريده من صلاحيات الإشراف أو الرقابة على المنظمات الشعبية، أصدرت القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي في 29-7-2020 القرار رقم 227 بتسمية أعضاء المكتب التنفيذي في الاتحاد. دون أن تملك سلطة أو صلاحية قانونية لإصداره، والذي وقع مخالفاً للمادة 10 من الدستور الحالي والتي تنص على أن الدولة تضمن استقلال المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات وتضمن ممارسة رقابتها الشعبية ومشاركتها في مختلف القطاعات والمجالس المحددة في القوانين».

ومنذ عام 1963 و مع استيلاء حزب البعث على السلطة في سوريا كان اتحاد الطلبة أداة الحزب لاحتكار التعليم العالي، الذي ربطت قيادته فروع الحزب في الجامعات بـ«مكتب التعليم العالي

9 رئيس اتحاد طلبة سوريا يهاجم طيب تيزيني ويرفض إلغاء المادة 8 ا لزمان الوصل.

لمرحلة التعليم الجامعي»، وإنهاء دور الجامعة الاجتماعي والسياسي، و الذي سلمت رئاستها بشكلٍ حصري للبعثيين، كما لعب الاتحاد دوراً محورياً في سياسات الاستيعاب التي تم الترويج لها تحت شعار ديمقراطية التعليم، و التي لخصها حافظ الأسد في خطاب له أمام مؤتمر الاتحاد الوطني لطالبة سوريا في ربيع عام 1980 كما يلي: «نحن في الحزب والدولة يجب أن نتدبر أمر كل طالب. الحزب والدولة يجب أن يكونا لكل طالب وطالبة بمثابة الأب والأم وعلى هذا الأساس قررنا منذ سنوات أن نوجد مكاناً في كلية أو معهد لكل طالب أو طالبة ونفذنا هذا القرار¹⁰» والتي أدت لانتهاء الجامعة كمكانٍ للإنتاج المعرفي محسوب على النخبة من أهل من خلال الإفراط في الممارسات الخاطئة فيما يعرف بالتسجيل الاستثنائي في الكليات المعروفة بصعوبة الانتساب إليها مثل كليات الطب والهندسة لتلاميذ لا يملكون المستوى المطلوب للانتساب لكنهم مرتبطون بالنظام المسيطر عبر القنوات المتاحة لهم، الطائفة والمنظمات الشعبية ومنظمات الشبيبة العسكرية التابعة للحزب، الأمر الذي يعوق عمل المؤسسة الجامعية ويرفع عنها كل مصداقية علمية¹¹

وعبر تاريخه لم يكن اتحاد الطلبة ممثلاً للطلبة رغم الهيئات الإدارية المنتخبة شكلياً ووجود ممثل للطلبة في مجلس كل كلية ومشاركة الاتحاد في مجلس الجامعة التي أقرت في عام 1968، إلا أن هذه الهيئات فقدت اهتمام الطلاب بها واحترامهم لها نتيجة تفرغها من محتواها ولاسيما أن القائمين عليها كانوا غالباً من الطلاب غير المميزين أو عديمي الأفق وهم جزء من السياق العام لمؤسسات خاوية المعنى والدور¹² حيث شكل الاتحاد وطوال العقود الماضية أحد أدوات السلطة لعسكرة الحياة الجامعية عبر مواد التدريب العسكري والمعسكرات الصيفية وانتشار المفاوز الأمنية المسلحة في الكليات والطلبة المخبرين الذين كانوا يكتبون التقارير بزملائهم، وبعيداً عن حالة الزبائنية والخدمات التي يؤديها أعضاء في الاتحاد لبعض الطلبة على قاعدة الولاء والتبعية، لم يسجل الاتحاد موقفاً منصفاً للطلبة أو توجهاً نحو استقلال الجامعة واستقلال قرارها، وكان له الدور البارز في تراجع الجامعة وإلغاء دورها الاجتماعي والعلمي، وهنا لا نحاول تحميل الاتحاد وحده مسؤولية التراجع العام في الجامعات السورية، بقدر ما هي مسؤولية منظومةٍ بكاملها من القيادة السياسية والأجهزة الأمنية وحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم بكوادره التي يشكل الاتحاد الجزء الأكبر منها في قطاع التعليم العالي. دون إغفال نقابة المعلمين الرديفة والتابعة عملياً لحزب البعث والتي تمثل الأساتذة الجامعيين والذين منعوا من حق تشكيل نقابة خاصة بهم تمثلهم وتدافع عنهم كما في باقي البلدان.

<http://www.nussyria.org/speech4.htm> 10

11 ميشيل سورا، سوريا الدولة المتوحشة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى - بيروت 2017 الصفحة 40

12 سير عشر جامعات حكومية عربية- المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات - الطبعة الأولى - قطر - 2018

إضافةً للمهم الادارية والتعليمية والحزبية التي أسندت له، مارس الاتحاد ادواراً أمنية بالتنسيق مع أجهزة الأمن حتى قبل سنوات الثورة، ومارس أعضائه انتهاكات العنف البدني والاعتداء على المتظاهرين والاعتقالات التعسفية، بإيعاز من أجهزة الأمن وبالتنسيق معها:

شهادة عضو سابق في الاتحاد الوطني لطلبة سوريا. طُلبَ ممن يعتبرون ممثلي الطلبة من الكليات الحضور لاجتماع خاص تواجد فيه السيد عمار ساعاتي رئيس اتحاد طلبة سورية وقال للحضور أن مجموعة من الخونة والعملاء لإسرائيل يقومون بالتظاهر ضد الدولة ويطالبون بالتفاوض مع إسرائيل والتدخل الأمريكي في سوريا وواجبكم هو تلقينهم درساً لن ينسوه. سوف نأخذكم إلى حيث يعتصمون أمام القصر العدلي وعليكم بضربهم ضرباً مبرحاً وتلفظ بالعديد من الكلمات البذيئة طبعاً أثناء ذلك فسأل أحد الطلاب وماذا عن الشرطة هل ستقوم باعتقالنا؟؟ فرد السيد ساعاتي لا لن يقوم أحد باعتراضكم سأكون المسؤول عنكم وعلى تواصل مع الشرطة. طبعاً وزع مسؤولو الاتحاد لكل طالب عصا طويلة وفي آخرها علم صغير ليكون بمثابة تمويه على أن ما يحمله الطلاب هو أعلام وليست عصي للضرب ووزعت بعض اللافتات عليها صور للرئيس بشار، تم أخذ الطلاب بالباصات وهناك ولدى وصول قوافل الطلاب اقترب أحد الضباط من أفراد المعارضة وقال له (حاجة يا زلمة صرعتنا من الصبح لسا بتقول بدك حرية وديمقراطية) طبعاً كان ذلك ليدل الطلاب على من يتوجب ضربه أولاً وهجم العديد من الطلاب على المعتصمين بالعصي وبدؤوا يضربوهم فهرب المعتصمون لساحة المرجة فتبعهم الطلاب بالعصي وتابعوا ضرب المعتصمين حتى انتهى الاعتصام. طبعاً في خضم ذلك سرق بعض الطلاب بتوجيه من أعضاء في قيادة الاتحاد كاميرات ومسجلات لصحفيين كانوا موجودين لتغطية الخبر وهكذا انتهى الموضوع.¹³

المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للاتحاد الوطني لطلبة سوريا



عمار سعاتي في إحدى الندوات الخاصة بـ الاتحاد الوطني لطلبة سورية تشرين الأول 2017 - صفحة الاتحاد عبر فيس بوك

صرح عمار سعاتي الرئيس الأسبق للاتحاد الوطني لطلبة سوريا عام 2011: «نحن شريك أساسي في مسيرة التعليم وفي صنع القرار المتعلق بحياة الطلاب، وهذا الأمر كفلته لنا المراسيم والقوانين المعمول بها وهي ضمنت هذا الحق للاتحاد ولذلك فنحن موجودون بحكم قانون تنظيم الجامعات الذي حدد دورنا في كل المجالس الجامعية بدءاً من مجلس التعليم العالي وصولاً إلى أصغر هيئة إدارية بكليات أو معاهد القطر¹⁴»

* المادة 121 من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالمرسوم رقم 250/ لعام 2006 (تعمل الجامعات بالتعاون مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية وفقاً لأحكام المرسوم 429 تاريخ 1968/2/17 وتعديلاته على رفع مستوى الحياة الجامعية والثقافية والفنية والرياضية للطلاب من خلال ما يأتي: «إنشاء المدن الجامعية والمطاعم والنوادي والصالات والمسارح والملاعب الرياضية والمساح والمرافق اللازمة لها...» ما يعني صلاحيات واسعة للاتحاد وقدرات مالية ومزیداً من السلطة والسيطرة على احتياجات الطلبة التي في مقدمها السكن الجامعي منخفض التكلفة.

* المرسوم التشريعي رقم 87 لعام 2010 والذي ينص على:« تعمل المؤسسات التعليمية المحدثة بموجب المرسوم التشريعي رقم 36 لعام 2001 بالتعاون مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية على رفع سوية الحياة الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية للطلاب وكل ما من شأنه الإسهام بالمشروعات الوطنية الخدمة الاجتماعية والتطوعية».

* المادة السابعة من النظام الداخلي للجامعة الصادر بقرار وزارة التعليم العالي رقم 1683 / وتاريخ 29 /8 /1988 فإن من مهام مديرية الأنشطة الطلابية في الجامعة بدورها الثلاث دائرة النشاط الرياضي، النشاط الفني النشاط الثقافي والاجتماعي: « العمل بالتعاون مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية على رعاية الطلاب اجتماعياً وثقافياً ورياضياً»

* لوائح الانضباط والتظلم في الجامعات تمنح صلاحيات استثنائية للاتحاد الوطني لطلبة سوريا، وتضع نشاطاته بمنزلة القوانين والأنظمة الجامعية، وتفرض إجراءات انضباطية بحق المخالفين لها تصل إلى الفصل النهائي من الكلية أو من الجامعة عموماً، وحتى لو

لم تصل العقوبات للفصل فإنها تؤثر بشدة على حياة الطلاب واستقرارهم إذا ما علمنا أنه من شروط الحصول على السكن الجامعي إقامة الطالب على مسافة 40 كم فما فوق من المدينة، مسجلاً في جامعتها و ألا تكون في حياته الجامعية عقوبة مسلكية أو إدارية أو فصل وغير مستنفد سنوات الرسوب

تنص المادة الثانية من لوائح الانضباط على أنه يعد مخالفة تستوجب اتخاذ إجراءات انضباطية تأديبية كل إخلال بالقوانين والأنظمة الجامعية وبمختلف النشاطات الطلابية التي يتولاها الاتحاد الوطني لطلبة سورية، وعلى الأخص:

- * الاشتراك في أعمال ذات طابع سياسي خلافاً للقوانين والأنظمة النافذة.
- * تنظيم الجمعيات داخل الجامعة أو الانتساب إليها أو المشاركة في أعمالها دون ترخيص مسبق من الجامعة أو الاتحاد الوطني لطلبة سورية.
- * القيام بأعمال منافية للآداب أو الإحترام الواجب للهيئات النظامية.
- * توزيع النشرات أو إصدار جرائد حائط أو وضع إعلانات بأي صورة كانت أو جمع توقيعات داخل الجامعة أو الأمكنة الملحقة بها دون إذن مسبق من رئاسة الجامعة أو الاتحاد الوطني لطلبة سورية.

المادة الخامسة تنص على عضوية ممثل من الاتحاد في لجان الانضباط من:

- * نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب والشؤون الإدارية «رئيساً»، وعضوية كل من
- * نائب عميد الكلية المختصة لشؤون الطلاب والشؤون الإدارية.
- * أحد أعضاء مجلس الكلية المختصة يسميه مجلس الكلية
- * ممثل عن نقابة المعلمين يسميه مكتب الفرع المختص
- * ممثل عن الاتحاد الوطني لطلبة سورية يسميه المكتب الإداري

المبحث الثاني: هيكل الاتحاد الوطني للطلبة داخل وخارج سوريا



يشكل المكتب التنفيذي أعلى سلطة فعلية في الاتحاد رغم أنه ينفذ قرارات المؤتمر العام وتوصياته. والذي يتبع بدوره لمكتب التعليم العالي لمرحلة التعليم الجامعي» في القيادة المركزية لحزب البعث في دمشق وهي أعلى سلطة في حزب البعث وهيكل الدولة، وتتدرج آليات القرار وتنفيذ السياسات ضمن اتحاد الطلبة وفق تسلسل هرمي، مشابه لهيكل المنظمات الشعبية الأخرى المرتبطة بحزب البعث عندما يتعلق الأمر بالسيطرة والاحتكار من أعلى مستوى إلى أصغر وحدة في المنظمة، حيث تم تصميم الهيكل ليكون مراقباً رأسياً وأفقياً داخل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ويشرف المكتب التنفيذي على أنشطة طلاب الجامعات والمعاهد من خلال مكاتبه الفرعية داخل المرافق التعليمية ويتبع له أحد عشر مكتباً وبرئاسة المدير التنفيذي الذي يرأس المنظمة، وتنقسم مستويات صناعة القرار في الاتحاد وفقاً لما يلي :

- * المؤتمر العام، وهو أعلى سلطة في الاتحاد ويتألف من ممثلي الفروع الداخلية والخارجية المنتخبين بالإضافة إلى أعضاء المجلس المركزي السابق، وينعقد المؤتمر كل خمس سنوات.
- * المجلس المركزي وهو أعلى سلطة في غياب المؤتمر وينتخب من المؤتمر العام، ويتألف من سبعين عضواً ومن أبرز مهامه انتخاب المكتب التنفيذي، ووضع السياسة العامة للاتحاد في غياب المؤتمر العام.
- * المكتب التنفيذي: وينتخبه المجلس المركزي من بين أعضائه، وهو أعلى قيادة تنفيذية في الاتحاد، ينفذ قرارات المؤتمر العام والمجلس المركزي وتوصياتهما.
- * وعلى مستوى الفروع هناك مؤتمرات الفروع، ومؤتمرات الوحدات الطلابية، ويقود الفروع المكاتب الإدارية المنتخبة من مؤتمرات الفروع والهيئات الإدارية على مستوى الكليات والمعاهد. يضم الاتحاد خمسة عشر فرعاً في الداخل وثمانية وعشرين فرعاً في الخارج.
- * الهيئة الإدارية: هي عبارة عن مجموعة من الطلاب من مختلف السنوات يشكلون ما يسمى بـ«الهيئة الطلابية» (12 طالب) تنتخب مرة كل عامين تعنى بشؤون الطلاب ضمن الكلية وتمثل الاتحاد الوطني لطلبة سوريا.
- * تتبع للهيئة لجان طلابية.. فلطلاب كل سنة دراسية لجنة طلابية مؤلفة من 14 عضواً يتم انتخابهم سنوياً من بين طلاب السنة الدراسية نفسها ويحق لكل طالب أن يترشح للجنة الإدارية وأيضاً يحق لكل طالب التصويت، وأعضاء هذه اللجان هم من يحق لهم التصويت في انتخابات الهيئة.

يرأس الاتحاد في الوقت الحالي دارين عبد السلام سليمان ويضم المكاتب التالية:

- * مكتب العلاقات الخارجية يديره علي بركات
- * مكتب الفروع الخارجية ويديره عامر طلاس
- * مكتب الدراسات وقضايا الطلبة يديره عماد العمر
- * مكتب الثقافة والإعلام والنشر يديره عمر جباعي
- * مكتب المعلوماتية
- * مكتب التعليم الخاص يديره فايز اسطفان
- * مكتب النشاط الرياضي يديره إياد طلب
- * مكتب الملتقيات والعمل الوطني والتطوعي ويديره أيمن شاهر
- * مكتب التنظيم والتأهيل يديره عمار الكعدة
- * مكتب المعاهد وقضايا الطلبة يديره خالد بكداش
- * مكتب النشاط الفني والاجتماعي يديره غزوان الزعيم

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الوطني للطلبة كان أول منظمة شعبية في دولة البعث تعتمد آلية الانتخاب لاختيار أعضائها عام 1994 والذي بحسب البعض أتى ضمن تصورٍ أمني بعد أن فرضت السلطة سيطرتها الكاملة على المجتمع السوري، وتخلصت من جميع خصومها إثر تمرد الإخوان المسلمين في الثمانينات، وتصفية العمل النقابي والسياسي والقضاء على آخر جيوب المعارضة المتمثلة بحزب العمل الشيوعي مطلع التسعينات، بدأت بالتعامل مع خصومها المحتملين أي الطلاب الفئة شديدة الحيوية، والأكثر تقبلاً للأفكار والنظريات والأكثر حماساً للدفاع عنها أيضاً، لذلك كان لابد من تحصين الجامعات من أي فكرٍ أو تنظيم أو برنامجٍ سياسي قد يتسلل في صفوفها، مهما بلغ حجمه لذلك تم السماح بالانتخابات الطلابية في المستوى الأول لتعزيز الهويات والانتماءات المناطقية والمذهبية والاقتصادية، المناقضة بطبيعتها لأي مشروع وطني جامع يمكن أن يعكر احتكار الحزب/العائلة مستقبلاً، وتفرغ طاقات الشباب وحاجتهم للعمل السياسي في عملية انتخابية محسومة النتائج، إذ أبقت السلطة على مصادقة قيادة الحزب على الناجحين في انتخابات الهيئة الإدارية للتدرج في المناصب الأعلى.

ويقع مكتب الاتحاد الرئيسي في دمشق او توستراد المزة قرب كلية الآداب ومن الجدير بالذكر أن تعيين المكتب التنفيذي الأخير الذي تم تشكيله في 29-07-2020 بقرار صادر من اللجنة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا ويحمل توقيع الأمين العام المساعد هلال هلال، وذلك بعد انتخابات حصلت ضمن الاتحاد انتخب فيها المجلس المركزي للاتحاد الذي يضمن 81 عضواً تم تسمية 11 عضواً للمكتب التنفيذي. وتم تنحية عدد من الأسماء التي أدارت الاتحاد لفترة طويلة بورقة شروط أصدرتها قيادة حزب البعث شملت عدم السماح «لأي عضو مجلس مركزي تجاوز الخامسة والأربعين من عمره الترشح لعضوية المكتب التنفيذي ما عني استبعاد كل من عمار ساعاتي رئيس الاتحاد، وباسم سودان، وارشيد صياصنة، وبشار المطلق». علماً أن سلف ساعاتي هيثم ضويحي كان على رأس الاتحاد وقد قارب الستين عاماً.

المبحث الثالث: فروع الاتحاد الوطني لطلبة سوريا في الخارج



تأسست فروعُ للاتحاد الوطني الطلبة في كل دولة يوجد فيها سفارة لسوريا، وتمارس هذه المكاتب والفروع مهاماً أمنية بالتنسيق مع أجهزة الاستخبارات وأجهزة أمن السفارة لتعقب السوريين في الخارج والتضييق عليهم أو حتى ملاحقتهم أمنياً، إضافةً إلى نشاطات العلاقات العامة الداعمة للحكومة، والترويج لروايتها عن الحرب على الإرهاب التي تلقى صدى لدى الأحزاب اليمينية وأحزاب أقصى اليسار الداعمة لها في أوروبا بشكلٍ خاص، حيث نظمت فروع الاتحاد في عد فعاليات على مدى السنوات الماضية تضمنت تنظيم وقفات ومسيرات لدعم القوات الحكومية ومطالبات برفع العقوبات المفروضة على المسؤولين والقيادات السياسية والعسكرية لاتهامهم بالمسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد وفي شهر تشرين الأول من عام 2017 نظّمت فروع الاتحاد في كل من سلوفاكيا وألمانيا وفرنسا وهنغاريا ورومانيا والتشيك وقفات احتجاجية للتنديد بما وصفوه جرائم التنظيمات الإرهابية والقوى الداعمة لها تحت عنوان «يوم الغضب السوري» لدعم القوات الحكومية وانتصارات الجيش العربي السوري على الإرهاب والإرهابيين.

في فرنسا: هناك صفحة على موقع فيسبوك تحمل اسم الاتحاد الوطني لطلبة سوريا فرع فرنسا وفيها 346 عضواً تم إنشاؤها بتاريخ 2012-06-21 وتشير المعلومات المدرجة حول الصفحة إلى وجود تبويب خاص بفرع فرنسا ضمن موقع الاتحاد العام لطلبة سوريا إلا أنه تم حجبهُ أو إلغاؤه لاحقاً، ويديرها شخص يدعى صالح صلاح معلاً درس الهندسة المدنية في جامعة تشرين وبدأ بدراسة مرحلة الماجستير في جامعة (CY Cergy Paris Université) في عام 2018 وقيم حالياً في باريس والأنشطة التي ذكرها موقع الاتحاد في فرنسا كانت أغلبها عبارة عن مسيرات تضامن مع الحكومة السورية نظماً للاتحاد أو وقفات احتجاجية ضد ما وصفوه بسياسات الدول التي تدعم المؤامرة والإرهاب وأهم الأسماء التي ذكر أنها شاركت في تلك الفعاليات: الدكتورة ريماء خليفوي و نقولا بريهان الذي ألقى كلمة باسم اتحاد الطلبة في احتفالية كان عنوانها الأم السورية وفي عام 2014 استلمت نادين علي رئاسة فرع الاتحاد الوطني لطلبة سوريا في فرنسا.

في لبنان الذي توجد فيه نسبة كبيرة من الطلاب السوريين اللاجئين من سوريا أو المقيمين بغرض الدراسة فقط، ويعتبر مكتب الاتحاد الجهة الرسمية لمتابعة شؤون الطلبة السوريين

في السفارة السورية في لبنان، والذي فازت برئاسته «رشا فاضل» التي تشير تقارير إعلامية لعلاقتها الوطيدة مع قائد كتائب البعث وعضو مجلس الشعب (باسم سويدان) الذي يدير معظم شبكات التجسس داخل الاتحاد وصاحب الصلة الوثيقة سفير سوريا في لبنان (علي عبد الكريم).

فاضل وكل من : (علا بدوي ومحمد الشقرة ويحيى الجليبي وعدنان المحمد وغيث الشيخ) وغيرهم من أعضاء المكتب المنتشرين في مختلف الجامعات اللبنانية، يؤدون وظيفة أمنية بمراقبة وجمع المعلومات عن الطلبة السوريين، إضافةً لترهيب الطلبة السوريين وإرغامهم على المشاركة في تحركات وندوات داعمة للحكومة السورية بالتعاون مع أحزاب وجماعات لبنانية موالية لها، بل إن الأمر وصل بهم إلى الضغط على الكوادر التعليمية اللبنانية المختلفة من أجل تقديم تسهيلات متعلقة بنجاح الطلبة الموالين لهم وخاصة في الجامعة اللبنانية الحكومية التي يسيطر على معظمها الثنائي الشيعي (أمل وحزب الله).¹⁵

إضافةً للرقابة والتجسس على الطلبة انخرطت المكاتب الخارجية في نشاطات جرمية وجنائية بأسلوب مخابراتي، وهو ما عبرت عنه مراسلون بلا حدود في بيان نشرته في تموز عام 2020 بخصوص سلامة الصحفي المستقل «سام الابراهيم» من مدينة درعا، في منفاه الاختياري في ماليزيا، والذي تعرض لاعتداءات جسدية في الشارع كذلك للتهديد المتواصل من عناصر مكتب الاتحاد الوطني لطلبة سوريا في كوالالمبور، الذي يتصرف أعضاؤه مثل «الشبيحة»، المتطوعين المسلحين في سوريا التي تهدد وتضطهد المعارضين وبعد تعرض الابراهيم للهجوم في الشارع أجبر على تغيير محل إقامته ثلاث مرات. ثم تلقى صورة لباب الشارع الخاص به على WhatsApp مصحوبة بالكلمات: «فقط لتعلم أننا قريبون جدًا منك أيها الخائن».¹⁶

عَرَفَ من رؤساء وأعضاء في فروع الاتحاد خارج سوريا¹⁷

- * فراس يوسف محفوض - فرع رومانيا
- * عامر المقت - فرع هنغاريا
- * علي أسعد - فرع سلوفاكيا
- * لؤي عبد الله - فرع روسيا
- * عروة محمود - فرع كوبا
- * وليم المعلم - فرع مصر من أعضاء المكتب التنفيذي عبد الله الجنيد ومرهف الجاني وفاضل العلي.
- * يوسف عبد الرحمن - فرع بلغاريا
- * حسام سلامة - فرع إيران
- * ذو الفقار عباس - فرع الهند
- * مصطفى دحروج - فرع السودان
- * صافي عيوش. فرع استراليا

15 الاتحاد الوطني لطلبة سوريا في لبنان: نشاطات تجسسية بنكهة طائفية، وضغوطات لإنجاح الطلبة المؤيدين وترهيب أساتذة أورينت بيروت 2021-2021

16 https://rsf.org/en/news/syrian-journalist-threatened-assad-supporters-kuala-lumpur?fbclid=IwAR1_z4uulqIPL6CaOahIE3JU8WnREhulIDEEWbN0vD4FPoSfHXxw-QrYreY

17 الأسماء الواردة هي لقيادات فروع الاتحاد في فترة اعداد التقرير 2021

الباب الثاني: الاتحاد الوطني لطلبة سوريا عشر سنوات من الانتهاكات



خرجت أول مظاهرة في جامعة دمشق / كلية العلوم في 2011/04/11، وكانت سبقتها مظاهرات في الجامعة الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا نهاية شهر آذار، إلا أن مظاهرة كلية العلوم اعتبرت شارة البداية للحراك الطلابي في الجامعة كونها في وسط العاصمة دمشق على بعد أمتار من مقرات رئاسة الجامعة وقيادة الحزب، وبعد فض التظاهرة تفاخرت الصفحات الموالية للحكومة السورية باقتحام اتحاد طلبة سوريا للمظاهرة وقمعها واعتقال عدد من المشاركين بها مع وصفهم بالمخربين والاحتفال بقمعها مع ترديد شعارات مؤيدة للرئيس الأسد بينما نفى عميد كلية العلوم في جامعة دمشق الدكتور محمد سعيد محاسني خروج أي مظاهرة تطالب بالحرية وتتضامن مع درعا وإنما مجموعة من الطلاب احتشدوا اليوم أمام مبنى الكلية وهتفوا بالشعارات الوطنية معبرين عن دعمهم لعملية الإصلاح الشاملة بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد ورفضهم واستنكارهم لمحاولات إثارة الفوضى وزعزعة الأمن والاستقرار الذي تنعم به سورية، وبالتوازي مع حالة الإنكار التي قدمها رئيس الجامعة، كان القرار الأمني بالتنسيق مع اتحاد الطلبة قد اتخذ لقمع الحراك على مختلف المستويات، وأياً كانت كلفته البشرية والقانونية، قبل بدء الاحتجاجات بالاعتماد على الاتحاد الذي تدرجت ممارساته من الحشد والتأييد للحكومة وصولاً إلى جرائم القتل الموصوفة، وقد نشرت في حينه عدة تقارير عن دور اتحاد الطلبة في عمليات اعتقال وضرب تعرض لها طلاب معارضون للحكومة السورية وتسليمهم للأفرع الأمنية حيث نشر اتحاد طلبة سوريا الأحرار - فرع حمص تقريراً بتاريخ 2012/12/27 يتحدث فيه عن أساليب وكيفية الاعتقال التي انتشرت بشكل واسع في الجامعة والتي شملت الطلاب والطالبات الذين كانوا يؤخذون أولاً إلى فرع الاتحاد الوطني لطلبة سورية، ومن ثم يحولون إلى فرع الأمن السياسي أو العسكري، وغيرها من التقارير والأفلام التي تشكل أدلة اتهامية بحق المنظمة.

الفصل الأول: الاتحاد الوطني لطلبة سوريا بعد عام 2011



مع انطلاق الثورة مارس الاتحاد الحشد والتأييد للحكومة وإلزام الطلبة بالخروج في المسيرات المؤيدة بمختلف الوسائل، كما برز دوره باعتباره فرع أمن غير معلن لضبط الحياة الطلابية وضمان الولاء للسلطة وانتقل من إطار القوة الناعمة مطلقة الولاء للسلطة إلى قوة أمنية تشارك بفاعلية في القمع مباشرة بعد أن زود الاتحاد أعضائه بعصي كهربائية وهرافات لتفريق وقمع التظاهرات، وربطات على المعصم تساعد قوى الأمن في تمييزهم وعدم التعرض لهم عن طريق الخطأ في المظاهرات التي اندس بعضهم ضمنها لقمع زملائهم من الخلف، كما تم تسليح أعضاء المكتب التنفيذي والمسؤولين وأمناء الفرق الحزبية بمسدسات على غرار الميليشيات المسلحة، ورغم وجود مفارز تابعة لفروع المخابرات السورية داخل جميع الكليات والجامعات، إلا أن انتشار أعضاء مكاتب الاتحاد سهل الأمر كثيراً على فروع الأمن في عمليات المراقبة وفرض السيطرة، لا سيما أن جميع أعضاء المكاتب هم من الطلاب أنفسهم الذين باتوا عين الأجهزة الأمنية وذراعها داخل حرم الجامعات ومدن السكن الجامعي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التسليح في الجامعات لم يكن حكراً على الطلاب البعثيين وأعضاء اتحاد الطلبة، ففي مواجهة الاحتجاجات قررت الحكومة تفعيل الأذرع العسكرية للأحزاب السياسية الموالية كالحزب القومي السوري والحزب الشيوعي- خالد بكداش وتعزيز سلطاتها المحلية وجعلها قوة أمنية شريكة تربطها مع القوة المركزية المنفعة والمصلحة المشتركة، وعليه تم تسليح اتحاد الشبيبة الشيوعية السورية-شبيبة خالد بكداش بالعصي والهرافات والسيوف في جامعة حلب للتصدي للمظاهرات¹⁸

18 تلفزيون سوريا، طوق نجا: «اتحاد طلبة سوريا» ذراع ماهر الأسد الأمنية لقمع طلاب الجامعات 20 آب 2021

«آ، ج» طالبة في جامعة حلب عام 2011 وفي شهادتها للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير 1: « كانت مهمة أعضاء الاتحاد الوحيدة هي مراقبة الطلاب ورفع تقارير للمخابرات حتى قبل الثورة كانوا يكتبون التقارير بحق الكثير من الأشخاص، و باعتقادي أن ابشع فرع لاتحاد الطلبة والذي ثبت إجرامه وهمجيته هو فرع جامعة حلب وربما يعود ذلك بسبب نشاط طلاب الجامعة عند بداية الثورة «الحراك السلمي» فكانوا هم الأشرس، ولم يقتصر دور الحكومة في الجامعة على نشر الأمن والمخابرات بل كانوا يحضرون أعضاء اتحاد الطلبة وعدد من الطلاب ممن ليس لديهم مشكلة في الخروج بمسيرات مؤيدة داخل الحرم حتى كلية الآداب حيث توجد عند الباب الخلفي للآداب ساحة جدا كبيرة فكانوا يخرجون هنا ولا يتجاوز عددهم الـ 20 شخصاً وكانوا يرفعون صور بشار الأسد وأعلام الحزب، وكنا دائماً متواجدين في الجامعة وكنا نشاهد معهم في تلك المسيرات دون خجل أيضا محاضرين ودكاترة».

إضافةً لدوره على الأرض فإن الاتحاد الذي يفترض في عضويته بمجالس التأديب ولجان الانضباط أن يتخذ جانب الطلبة وأن يمثل هيئة الدفاع عن حقوقهم خاصةً إذا ما كانت محاضر التأديب تتعلق بممارسة حق من الحقوق الأساسية كالحق في التعبير والتجمع والتظاهر السلمي اتخذ جهة الادعاء إلى جانب الحكومة السورية، وبحضور ممثل الاتحاد إلى جانب أساتذة الكلية أو القسم، بالإضافة إلى مندوبين من الفروع الأمنية، قامت لجان الانضباط بإصدار قرارات الفصل بحق الطلاب، بموجب تقارير أمنية وحزبية تعتبرهم «مخربين ومثيري شغب في الجامعة». وشهدت أعداد المفصولين ارتفاعاً غير مسبوق بعد عام 2011 وتم فصل المئات منهم يمان القادري، طالبة سنة ثانية طب بشري، بعد اعتقالها في أحد الفروع الأمنية لـ 23 يوماً. وآلاء جحا من كلية الطب البشري أيضاً، وأحمد قزيز من كلية الصيدلة، ولدى العيسى وكنان القوتلي ووائل كيخيا ومي رستم من كلية هندسة العمارة، وعدي السيد وخالد مروة من كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية. كما شملت قرارات الفصل بتهم سياسية 298 طالب وطالبة في جامعة حلب عام 2012 مثل جكرخوين ملا من كلية الهندسة المدنية وجيهان الريس وسهام حوت وفاديا نعنوع من كلية الآداب والعلوم الإنسانية وسوسن عكر وجهاد أحمد من كلية العلوم وغيرهم.

«آ، ج» طالبة في جامعة حلب عام 2011 وفي شهادتها للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير 2: «كنت أرى كل مرة شخص يقف يراقبنا قبل اقتحام قوات الأمن للمدينة الجامعية «هذا الشخص من الاتحاد أو من المتعاملين معه»، وعرفت من خلال وجودي في الجامعة أن اتحاد الطلبة -ولا أعرف أسمائهم - وهم من الطلاب الحزبيين «أعضاء عاملين» كانوا يشغلون مكاتب إدارية في الجامعات، لكنهم وخلال الثورة توسعوا، وهناك أشخاص منهم كانوا يدخلون إلى الكلية ويمشون فيها مثل العصابات وفي الغالب لا يكونوا من طلاب تلك الكلية، وعندما كان الطلاب يخرجون في المظاهرات كانوا يقفون على الأدرج أمام كل حديقة، لقد شعرنا بالتغيير من خلال وجود وجوه جديدة «من المنتسبين لاتحاد الطلبة»

س.أ الموظف السابق في جامعة الفرات في دير الزور، وفي شهادته للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير يصف دور الاتحاد الوطني في الجامعة « دور الاتحاد الوطني لطلبة سوريا وأذرع «الهيئات الإدارية» اقتصر في بداية الاحتجاجات على التنسيق مع فرع الحزب، ثم شارك أعضاءه لاحقاً في الهجوم على المظاهرات بالعصي والهرافات، وبناء على تعليمات من فرع الأمن العسكري. كانت مكاتب الاتحاد تعمل بالتنسيق مع فرع حزب البعث في رئاسة الجامعة والفرق الحزبية في الكليات والمعاهد، وفي كلية الاقتصاد التي كنت أعمل بها كان التنسيق مع د.عامر مجيد آغا وهو نائب العميد للشؤون الإدارية وأمين الفرقة الحزبية، وهو من الأشخاص الذين مارسوا التشبيح منذ بداية الأحداث في سوريا، وبعد ذلك وفي العام 2014 أصبح هناك تنسيق مع الأمن مباشرة وبخاصة الأمن العسكري، وهو ما شهدته حين ذهبت إلى دير الزور في بداية عام 2014 وبقيت لفترة أسبوعين هناك، واستطعت من خلالها معرفة مدى ارتباطهم بالأمن العسكري، ومدى تدخل الأمن العسكري بشؤون امتحانات الجامعة».

في بداية حزيران عام 2012 وكان قد مر حوالي أسبوع على مجزرة الحولة في حمص حيث حدثت مظاهرات داخل حرم كليتي الحقوق والاقتصاد القريبتين من معسكر الطلائع الذي يعتبر معسكراً للمليشيات الشيعية آنذاك، وكان أن قامت مجموعات من المعسكر بالهجوم على مبنى الكلية والاعتداء على الطلاب والكادر الإداري والتدريسي وأنا منهم طبعاً، وكان دور أعضاء اتحاد الطلبة «الهيئة الإدارية» هو التنسيق مع الأمن من خلال إرشادهم على الطلاب الذين حضروا و نسقوا وهتفوا في المظاهرة، حيث تم بمساعدتهم اعتقال 11 طالب من كلية الاقتصاد و 15 طالب من كلية الحقوق»

وعلى مدار سنوات الثورة مارس أعضاء الهيئة الإدارية في الجامعة بالإضافة إلى أعضاء اتحاد الطلبة أعمالاً واستفزازية داخل الحرم الجامعي كارتدائهم لباساً عسكرياً داخل الكلية أو إجبار الطلاب على الخروج بمسيرات مؤيدة ولا سيما داخل السكن الجامعي، ومرافقة عناصر الأمن لدى¹⁹ حيث تحولت. مدهامة الكليات والمشاركة في اعتقال بعض الطلاب من على مقاعد الدراسة مقرات الاتحاد إلى مراكز احتجاز مؤقتة لحين تسليم المحتجزين لأجهزة الأمن، ويشرف عليها مسؤولو الاتحاد ويتم فيها تعذيب وإهانة الطلاب ويصف أحد الطلاب الذين تم التحقيق معهم في مكتب الاتحاد الوطني في جامعة البعث في حمص بأن هذه المكاتب تحولت لتصبح فروع أمنية، و وفقاً للشهادات الواردة للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير فقد ظهرت العسكرة بشكل غير مسبوق خلال الثورة، بحيث خصصت مباني أو طوابق بأكملها في المدينة الجامعية للطلاب المؤيدين من الساحل السوري تحديداً والذين تم تسليحهم، كما في الطابق الثالث في السكن الجامعي في الوحدات الجامعية في منطقة برزة في دمشق، كما بدأ بعض أعضاء الهيئة التدريسية المؤيدين للحكومة وأعضاء اتحاد الطلبة بحمل السلاح علانية داخل الحرم الجامعي.

19 الشرق الأوسط: اتحادات الطلبة تشرخ الجامعات السورية وتتحول إلى مراكز اعتقال وتعذيب- المنتسبون لها لديهم صلاحيات واسعة.. وكافأون على خدماتهم بعلامات التناجح. 4 شباط 2013

شهادة (س. س) طالب في كلية العلوم السياسية في جامعة دمشق للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير: مارست عناصر الاتحاد الضغط على الطلاب في المسيرات المؤيدة حيث يخبرون الطلاب بأن هناك مسيرة ويكون ذلك بمثابة إبلاغ رسمي والطالب الذي لا يخرج في المسيرة يتم وضع اسمه في اللائحة السوداء ويكون هناك عقوبات منها «الرسوب في المادة أو المواد - الفصل من الكلية وغير ذلك» وكان هذا السلوك يخلق حالة من الخوف والرعب لدى بعض الطلاب فيخرجون مجبرين في تلك المسيرات المؤيدة اتقاءً لشرور أعضاء الاتحاد، وبحسب معلوماتي حالياً فالاتحاد الوطني لطلبة سوريا أصبح له وجوده الخاص وقانونه الخاص ويعتبر قوة موازية فهو يملك مفاتيح الجامعات في سوريا وهو ذراع أمني منذ تأسيسه ويقوم بعدة مهام منها تنفيذية «اعتقال - قتال»

شهادة (ع. ن) موظف إداري سابق في جامعة الفرات- دير الزور للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير: «من مهام عناصر الاتحاد أيضاً الإيقاع بزملائهم المعارضين أو أبناء المحافظات الثائرة على الحكومة، عبر الدعوة لفعاليات طلابية في المناسبات القومية والحزبية، واتهام المتغيبين عن حضورها وملاحقتهم بتهمة معاداة الحكومة، سواء كانوا طلاباً أو من أعضاء الهيئة التدريسية، كحالة الدكتور في كلية العلوم - قسم الكيمياء «سامر بصمجي» من مدينة حلب المعتقل بسبب تأييده لاعتصام كلية العلوم، والذي تم اعتقاله في عشرين كانون الأول 2013 على خلفية تقرير فيه من قبل اتحاد الطلبة»

شهادة (ح - ب) طالب في كلية الحقوق بين عامي 2008-2011 للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير : «لم يكن لدي اهتمام بموضوع اتحاد الطلبة قبل بداية الثورة السورية. وحتى مع انطلاق الثورة حتى بدأ يظهر تأثير اتحاد الطلبة بالنسبة لي شخصياً. كانوا ينتشرون في كليات جامعة دمشق الواقعة في البرامكة بشكل علني وهم يحملون هراوات وعصي ويقفون على بوابات الكليات ويقومون بتفتيش الطلبة، وقد شاهدت اعتداءهم على طلاب بالضرب والشتائم واعتقال طلاب في تلك المظاهرة. ولم أرجع إلى الجامعة منذ الحادثة»

(ح-ق) في شهادته للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير 2008-2012 كلية الاقتصاد - جامعة دمشق : «كانوا أشبه بفرع أمن داخلي في الكلية خلال الثورة هاجموا المظاهرات في حرم الجامعة وأمامها وكانوا يقومون بتفتيش الطلاب وأجهزة هواتفهم وتسليم العديد منهم إلى فروع الأمن في دمشق بسبب نشاطهم السلمي أو حتى الشك بمعارضتهم للنظام، حملوا السلاح منذ الأشهر الأولى للثورة وتعرضت مرتين للضرب ومرة للاعتقال من قبلهم»

(أ- ط) طالب ماجستير في كلية العلوم - جامعة دمشق عام 2012 في شهادته للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير : «سابقاً كان دور الاتحاد هو تمثيل الطلبة أمام الهيئات التدريسية وعمادة الكلية، ولكن بعد سنة 2011 أصبح دورهم مراقبة الطلاب/الطالبات والعاملين/ات في الجامعة بما في ذلك المدرّسين/ات، كما لهم دور في اعتقال الطلاب/ات وتسليمهم للجهات الأمنية وفرع الحزب في الجامعة، لديهم سلطات قد تكون أحياناً أعلى من سلطات عمادة الكلية والهيئات التدريسية، ومثال ذلك: في سنة 2012 قام اثنان من أعضاء الاتحاد بكتابة عبارات على جدران كلية العلوم الطبيعية في دمشق تتضمن إساءات ومبالغة في استعراض القوة، وعند قيامي بإبلاغ رئيس الكلية كان رده: «لا حول ولا قوة إلا بالله» وبقيت العبارات على الحيطان ولا علم لي فيما إذا تمت إزالتها بعد خروجي من سوريا في 2013

بالتزامن مع النشاط الأمني المكثف على الأرض، تتبع عناصر الاتحاد الطلاب في الفضاء الافتراضي، فمع اتساع الاحتجاجات في سوريا بدأ نشاط الجيش الإلكتروني، المجموعة الافتراضية التي نفذت هجمات على المواقع الإخبارية والمدونات التي تنشر آراء معارضة للحكومة السورية، ومراقبة صفحات المعارضة السورية ومنشوراتها العامة، والإيقاع بكل من يدعمها وتسليمه لفروع لإحدى الصحف المحلية فإن الكادر التقني الأمنية، و وفقاً لتصريح مدير موقع الجيش الإلكتروني في الموقع نحو 150 شخصاً، والإدارة ثمانية أشخاص، أغلبهم شباب جامعيون لا ينتمون إلى أي جهة²⁰ ونظراً لأن الشريحة الأكبر من مستخدمي الإنترنت وحسابات التواصل الاجتماعي هي من جهة الطلاب. قام اتحاد الطلبة بالتعاون مع الجيش الإلكتروني، لمراقبة حسابات طلاب الجامعات ورصد المعارضين منهم بغرض اعتقالهم وأصبحت المدن الجامعية (السكن الجامعي) في سورية بؤر انتشار فرق التعقب التابعة للجيش السوري الإلكتروني، لرصد أي حركات احتجاج أو مظاهرات داخل الجامعات. ولعل أبرز التكتيكات التي مارسها الاتحاد بالتنسيق مع الجيش الإلكتروني كانت اختراق حسابات محددة لمعارضين من طلاب المدينة الجامعية والدعوة إلى مظاهرات ليلية، وتوزيع عناصره على بوابات الوحدات وفي مكان التجمع المزمع ليتم بعد ذلك اعتقال المشاركين مباشرة، كما حصل في كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية وكلية الصيدلة، في دمشق عام 2013

وعلى مدار سنوات الثورة استمر الاتحاد في سياسته السابقة بالتنسيق لخطاب الحكومة واطلاق حملات الدعم للجيش، ومنها الحملات المستمرة للتبرع بالدم للقوات الحكومية.²¹ والزيارات للحواجز العسكرية وجرى الجيش، كما أوكلت لأعضائه مهام تتعلق بتوزيع الخبز على المدنيين في ظل أزمة الخبز في المناطق التي تخضع لسيطرة القوات الحكومية حيث اعتبر أعضاء الاتحاد ومكاتبهم و مراكز كتائب البعث في المحافظات أحد مراكز التوزيع الحصرية التي يحصل المواطن السوري منها على حاجته اليومية من الخبز الذي تم تقنين توزيعه تبعاً لأزمة المحروقات والأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد.

20 محمد زيد مستو (7 أكتوبر 2011). «الجيش السوري الإلكتروني.. وسيلة لقمع الناشطين السوريين على الإنترنت». العربية نت. 21 أبريل 2012

21 <https://www.facebook.com/syrian.students/posts/449034648448870> 19/08/2013 / https://www.facebook.com/media/set/?vanity=syrian_students.hama&set=a.207597572739643 25/06/2012

لاحقاً ومع رجحان كفة الحكومة السورية على الأرض، مارس الاتحاد أدواراً سياسية تبعاً لتوجيه القيادة إذ عقد الاتحاد الذي طالما فاخر بانتمائه لحزب البعث العلماني ما يشبه التحالف مع «الفريق الشبابي الديني» الذي تأسس في الشهر الرابع من عام 2016، وتم تنظيم عمله ويصبح ذراعاً لوزارة الأوقاف تمتدّ إلى الشرائح الشابة من المجتمع. عام 2018 سيما بعد حصوله على الدعم من رئيس الجمهورية عندما التقاه في شباط عام 2017، واعتبره الأسد آنذاك إحدى أدواته لتغيير الخطاب الديني الذي يوجهه للمجتمع، ونتج عن هذا التحالف العديد من النشاطات المشتركة منها ملتقى «دور النخب الشابة في صياغة خطاب ديني معاصر» برعاية وزارة الأوقاف والاتحاد الوطني لطلبة سورية في طرطوس عام 2016 وفي دمشق عام 2015، وفي مقابل المهام السابقة يحظى أعضاء الاتحاد الوطني بميزات عديدة ومنافع على الصعيد المادي والتعليمي وعلى الصعيد الترقّي السياسي أو الإداري مستقبلاً:

في شهادته للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير يقول (ي، ز) طالب في الجامعة الدولية للعلوم والتكنولوجيا عام 2011: الطلاب المنتسبون للاتحاد يستطيعون دائماً عدم الحضور المحاضرات وغيرها بحجة «الاجتماع الحزبي» وهنا لا يستطيع أي من الدكاترة مناقشتهم في هذا الأمر. فمثلاً بكليات العلوم التطبيقية كالهندسات والطب هناك تطبيقات عملية يجبر الطالب على حضورها ولا يستطيع التقدم للامتحان النهائي أو ترفيع المقرر الا باستكمال النسبة المطلوبة للحضور، لكن بالنسبة لأعضاء الاتحاد فالأمر سهل، حيث يبرر عضو الاتحاد غيابه بورقة تحت مسمى «الاجتماع الحزبي» ولا يحق للدكتور أن يرسبه هذا إن تجرأ أصلاً!

في شهادته للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير قال (س، أ) الموظف الأسبق في جامعة الفرات الحكومية في دير الزور: «هناك تمييز بين أعضاء الاتحاد وباقي الطلبة حيث يستفيدون في الغالب وقبل الأحداث من موضوع تنسيق جدول الامتحان بما يكون مناسب لهم أكثر، وخلال الأحداث أصبحوا يمارسون ضغوطاً حتى على أعضاء الهيئة التدريسية من أجل النجاح بموادهم، واستغلال بعض الإداريين والطلاب خلال تقديم الامتحان من خلال عمليات الغش المكشوفة والعلنية وتغيير القاعات دون رقيب وغير ذلك»

شهادة (ر، ع) طالبة في جامعة حلب عام 2011 لمركز توثيق الانتهاكات: «لبابة، إحدى أعضاء اتحاد الطلبة، والمسؤولة عن الوحدة العاشرة، طالبة في كلية الهندسة الكهربائية. رغم استنفاذها سنوات الرسوب بقيت في الجامعة تتابع تعليمها بسبب مكانتها في اتحاد الطلبة، ودورها القيادي وتنسيقها لمسيرات مؤيدة بين الطلاب والطالبات وتنظيم حفلات داخل الحرم الجامعي، وتلقي التهتافات والشعر لبشار الأسد. كانت تسكن في الوحدة عشرين ضمن السكن الجامعي والتي تسمى دار الضيافة وهي عبارة عن سكن مجهز للمحاضرين ودكاترة الجامعة. مع ذلك حصلت على سكن في تلك الوحدة هي وأختها التي تدرس في كلية التاريخ أو قسم اللغة العربية حيث لم أعد أذكر تماماً.»

شهادة (م. ح) طالب في جامعة حلب للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير: «يتمتع أعضاء الاتحاد بعديد من الميزات عن سائر الطلبة، مع الثورة وانطلاق الاحتجاجات في الجامعات أصبحوا يحصلون على ميزات على أساس الخدمات التي كانوا يقدمونها. ولا أتذكر أرقاماً دقيقة حول ذلك، لكن ما أعرفه أنهم كانوا يحصلون على المال مقابل ذلك، كذلك كانوا يحصلون على مساعدة في النجاح بموادهم في الامتحانات».

أخيراً، لا بد من ذكر الدعم الإيراني الواضح للاتحاد بعد عام 2011 عبر عديد من مذكرات التفاهم والتبادل الطلابي بين الطرفين، ورعاية السفارة الإيرانية لعديد من الأنشطة وتمكين عديد من الموالين لطهران في مفاصل الاتحاد، لخلق مجتمع موالٍ لها، ولحزب الله اللبناني في الجامعات. لم يقتصر الدور الإيراني في اتحاد الطلبة على الأنشطة، وإنما تعداه إلى تشجيع الدراسات التي ينجزها الطلبة، بما فيها التي تبحث في تاريخ سوريا والمنطقة، وتقوم من خلال عديد من المراكز والمؤسسات الثقافية بإعادة صياغة التاريخ السوري، بما يتناسب مع مشروعها في المنطقة.

(س-س) طالب في كلية العلوم السياسية في جامعة دمشق اعتقل عام 2012» وحول وجود طلاب إيرانيين في كلية الآداب يتم تدريسهم من قبل طلاب الدراسات العليا في الكلية وهم بالأصل أو غالباً مقاتلين أستطيع ترجيح ذلك من خلال أمر حدث في الكلية حيث سجل معنا عند بداية تسجلي عام 2011 شخص شكله «له ذقن طويلة، وعضلات كبيرة وضخم البنية»، وسنه «40 سنة أو أكثر»، لا يوحيان بأنه طالب وهذا ما تأكدت منه في صفحته الشخصية وإجراء بحث عنه، حيث تبين بأنه شبيح ومقاتل و اسمه علي ناعم و يلقب أبو حمزة.

(ر. ع) طالبة في جامعة حلب عام 2014 في شهادتها للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير :
1 " كانت هناك معاملة خاصة للطالبات من تلك المناطق الشيعية حيث توجد معسكرات تدريبية خاصة بهن لاستخدام السلاح وتلقى الطالبات تدريبات على حمل البارودة والرمي وتعلم القنص وكان يتم ذلك كله بالتعاون والتنسيق مع اتحاد الطلبة ومع الجهة العسكرية التي تقوم وتشرف على التدريب، وأثناء التدريب كان مسؤولو اتحاد الطلبة يرتدون اللباس العسكري وأيضاً كانوا يرتدونه خلال المسيرات المؤيدة»

2 " كما تحدثت ر.ع عن التوزيع التمييزي لمساعدات منظمات الأمم المتحدة: بعد عام 2011 أصبحت أنا وجميع الطلاب والطالبات من محافظة إدلب من المغضوب عليهم في الجامعة، حيث لم يكن بإمكاننا الحصول على السكن الجامعي إلا بوجود واسطة من أحد النافذين أو العسكريين الذين يملكون الضغط على المسؤولين في الجامعة للحصول على حقنا في السكن الجامعي، لذلك كنا نضطر للسكن في بيوت بالإيجار وعلى نفقتنا، وفي المدة التي قضيتها في الجامعة كانت توجد منظمات داخل الحرم الجامعي تساعد في الطلاب من خلال توزيع «السلل الإغاثية، وجبات طعام، مبالغ مادية» و من تلك المنظمات: منظمة يونيسيف و - OCHA WFB، ولكن نحن الطلاب الوافدين من مناطق سيطرة الجيش الحر ومناطق ريف حلب لم يصلنا أي من تلك المساعدات، والذين كانوا يأخذون تلك المساعدات هم فقط الطلاب الشيعية من أبناء مناطق «نبل والزهراء» أيضاً فقد كان لديهم أجنحة خاصة في السكن الجامعي وكانوا يتميزون بمعاملة خاصة من حيث يتوفر لهم الماء والكهرباء ووجبات الطعام بشكل دائم».

الفصل الثاني: أبرز أنماط انتهاكات الاتحاد الوطني لطلبة سوريا



المبحث الأول : الإعدام أو القتل خارج إطار القانون

في تقريرها « انتهاكات الحكومة السورية بحق الطلبة الجامعيين»²² وثقت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» في تموز عام 2013 مقتل 1629 طالب جامعي بينهم 137 طالبة، 98 على الأقل قُتلوا بسبب التعذيب في المعتقلات.

توصيف حالات القتل التي مارسها أعضاء الاتحاد بحق الطلبة بأنها قتل أو إعدام خارج إطار القانون أو قتل غير عمدي، أو نتيجة ممارسات أفضت إلى الموت يختلف من حالة إلى أخرى وهي

22 «انتهاكات الحكومة السورية بحق الطلبة الجامعيين»، 20 تموز 2013، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <https://sn4hr.org/arabic/2013/07/20/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A9-%D8%A7>

من اختصاص القضاء المستوفي لمتطلبات المحاكمة العادلة، إلا أن بعض الوقائع والشهادات الواردة تتحدث عما يبدو أقرب لأركان جرم الإعدام أو القتل خارج إطار القانون أو القضاء، أي عمليات القتل التي ترتكبها سلطات الدولة أو قوى الأمر الواقع خارج الإطار القضائي أو القانوني، بشرط العمد والإصرار بمعنى أن يكون موت الضحية هو الهدف النهائي للقتل العمد، على عكس الحالة التي يكون فيها الموت نتيجة عرضية لعملية ذات أغراض مختلفة. وقد علق لجنة حقوق الإنسان على المادة 6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الخاصة بالحق في الحياة، مشددة على أنه من واجب الدول الأطراف أن تمنع أعمال القتل التعسفي التي ترتكبها قوات الأمن الخاصة بها وأن الحرمان من الحياة من قبل سلطات الدولة أمر شديد الخطورة. لذلك يجب على القانون أن يفرض رقابة صارمة ويحد من الظروف التي قد تجعل حرمان شخص من حياته على يد هذه السلطات ممكناً.

والدة الضحية أيهم غزول مقيمة في ألمانيا، طالب ماجستير في كلية طب الأسنان- جامعة دمشق، عام 2012

ذكرت الشاهدة في شهادتها تفاصيل اعتقال ابنها أيهم غزول والتي رواها أحد زملاؤه الذين شهدوا الحادثة:

كان أيهم طالب ماجستير في كلية طب الأسنان بجامعة دمشق في المزة وأثناء خروجه من أحد المحاضرات بتاريخ 05-11-2012 جاء أحد أعضاء الاتحاد الوطني لطلبة سوريا ويدعى أشرف صالح مع اثنين من الشبيحة وقاموا باعتقال أيهم أمام الطلاب و اقتادوه إلى غرفة تابعة للهيئة الإدارية في كلية الطب البشري المجاورة والتي تستخدم عادة في التعذيب و تعرض في الغرفة للضرب والتعذيب الشديد وتم خلع أظافره وسكب الماء المغلي عليه على يد أعضاء الاتحاد الوطني لطلبة سوريا عرف منهم علي خيربك، نادر سوار، إياد طلب (مدير مكتب النشاط الرياضي في المكتب التنفيذي لاتحاد الطلبة حالياً)، أشرف صالح، ثم تم تسليمه لدورية تابعة لفرع الاستخبارات العسكرية سرية المداهمة والاقتحام المعروف بالفرع 215، حيث جرت العادة أن يتم تسليم الطلاب المعتقلين في كلية الطب إلى هذا الفرع وبقي في الفرع خمس أيام ليتوفى نتيجة الضرب المبرح والتعذيب الشديد الذي تعرض له من قبل أعضاء اتحاد الطلبة.

المبحث الثاني: العنف القائم على النوع الاجتماعي

بداية شهر أيلول عام 2014 أقدمت فتاة سورية في ريف حلب على الانتحار بإلقاء نفسها من الطابق الثالث وإنهاء حياتها بعد ثماني أشهر على خروجها من فرع الأمن العسكري وحملها إثر اغتصابها في فرع الأمن، ورفض الأطباء إجهاض الطفل الذي ل أتعرّف والده، وكانت الطالبة في جامعة حلب في السنة الثالثة في كلية الآداب قد اعتُقلت وهي تقوم بتصوير عناصر الأمن بالقرب من الحرم الجامعي في المدينة وبقيت في فرع الأمن العسكري عاماً كاملاً وتعرضت خلاله للتعذيب والاعتداء المتكرر.²³ لتضاف إلى أعداد غير معلومة من النساء والفتيات في سورية اللاتي واجهن كافة أنواع الانتهاكات بالإضافة لأفعال العنف الجنسي الذي مارسته بالنسبة الأكبر القوات التابعة للحكومة السورية لانتزاع الاعترافات في سياق انتهاك الاعتقال التعسفي في مرحلة التحقيق، أو ضمن ممارسات التعذيب اليومية التي تتخذ طابعاً عقابياً وانتقامياً بحق المعتقلات أو خلال المدهامات والعمليات البرية وعلى نقاط التفيتش وغيرها. إذ أنه غالباً ما تكون النساء أكثر عرضة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وبين النساء ثمة فئات أكثر عرضة من غيرهن كالمعتقلات أو اللاتي على صلة قرابية مثلاً بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، أو المنتميات إلى بيئة أو منطقة بأغلبية معارضة للحكومة في الحالة السورية.

وبالإضافة للصعوبات التي يفرضها النزاع المسلح تضاعف المعتقدات والاجتماعية والدينية المحيطة بالمرأة من آثار تجربة الاعتقال عموماً لما ترتبط به من وصم اجتماعي يحقل النساء أعباء شرف الأسرة والمجتمع، ويتجه أحياناً إلى لوم الضحية على العنف الذي تعرضت له بدلاً من لوم الجناة. واستناداً للشهادات التي وردت للمركز مارس أعضاء الاتحاد الوطني لطلبة سوريا أعمال العنف الجنساني بدرجاتٍ عالية وتتنوع الممارسات بين أفعال العنف الجنسي والاعتداء والتحرش الجنسي، وفي كثير من الأحيان تم تكليف طالبات من أعضاء الاتحاد بتنفيذ هذه الممارسات التي كان لها بالغ الأثر على نفسية الناجيات، والتي يرجح أنها مورست بشكل ممنهج دون أن يتم التبليغ أو توثيق غالبية الحالات بسبب الثقافة السائدة التي تقدّر أو تدفع لعدم الحديث عن الموضوع وإحاطة التجربة بالكتمان، ويعرف العنف الجنساني بأي فعل ضار يستهدف أفراداً أو مجموعات من الأفراد على أساس نوع الجنس. ويمكن أن يشمل العنف الجنساني العنف الجنسي والعنف المنزلي والاتجار بالبشر والزواج القسري/المبكر والممارسات التقليدية الضارة. والعنف الجنسي شكل من أشكال العنف الجنساني²⁴ ويشمل «أي ممارسة جنسية، أو محاولة لممارسة الجنس، أو تعليقات جنسية أو عروضاً لممارسة الجنس غير مرغوب فيها، أو أفعال تستهدف الاتجار الجنسي أو تستهدف شخصاً بسبب ميله الجنسي بالإكراه، تصدر عن أي شخص بغض النظر عن علاقته بالضحية، وأياً كان السياق. ويتخذ العنف الجنسي أشكالاً متعددة، ويشمل الاغتصاب والإيذاء الجنسي والحمل القسري والتعقيم القسري والإكراه القسري والإكراه على البغاء والاتجار والاستعباد الجنسي والختان القسري والإخصاء والإكراه على التعري.²⁵

الاعتداء الجنسي: يمكن للاعتداء الجنسي أن يأخذ العديد من الصور، من بينها الاغتصاب أو محاولة الاغتصاب، وأي فعل جنسي غير مرغوب فيه أو أي تهديدات. وعادة يحدث الاعتداء الجنسي عندما

23 القدس العربي: : انتحار طالبة جامعية في حلب بعد تعرضها للاغتصاب على يد قوات النظام السوري في مبنى الأمن العسكري، 14 ايلول 2014. <https://www.alquds.co.uk>

24 المبادئ التوجيهية بشأن التدخلات الهادفة إلى التصدي للعنف الجنساني في حالات الطوارئ الإنسانية، التي أصدرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام 2005، وانظر أيضاً اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 19 (1992)..

25 مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، منظمة الصحة العالمية، Analytical and conceptual framing of conflict-related sexual violence (2011)، الصفحة 1.

يلمس أحد الأشخاص أجزاء جسد شخص آخر بطريقة جنسية وبدون رضاه، كما يُعرف صندوق الأمم المتحدة للسكان²⁶، بلبان الاعتداء الجنسي بأنه: الفعل الجنسي الموجه ضد شخص قسراً و/أو ضد إرادته/إرادتها، أو بلا قسر في حال كانت الضحية غير قادرة على إعطاء الموافقة بسبب عجز مؤقت أو دائم، في العقل أو البدن

التحرش الجنسي: الاتصال غير الرضائي، الذي يكون جسدياً مثل الإمساك أو القرص أو الصفع أو الاحتكاك بشخص آخر بطريقة جنسية. ويشمل أيضاً الأشكال غير الجسدية، مثل التعليقات الجنسية عن الجسد أو المظهر، أو طلب مزايا جنسية، أو التحديق بإيحاء جنسي، أو المطاردة، أو كشف الأعضاء الجنسية.²⁷

شهادة (ن - ت) طالبة ماجستير في كلية الاقتصاد - جامعة دمشق عام 2012 -

في 29 أيار 2012 تم توقيفي على الباب الرئيسي في جامعة دمشق في البرامكة أدخلوني غرفة الحرس وهي غرفة صغيرة بجانب الباب، بعدها دخلت ثلاث طالبات عرفت لاحقاً أنهن من كلية الآداب البعيدة عن تجمع الكليات في البرامكة. وكن بصفة شبيحة لا طالبات بدؤوا باستجوابي وفتحن الكمبيوتر المحمول الخاص بي وكان به بعض الفيديوهات عن المظاهرات والثورة حيث بدأن بضربي ولم أكن قد تعرضت للضرب من قبل احد قبل ذلك، تحدثت معهن وأخبرتهن أنني من عمرهن ومن الممكن أن نكون أصدقاء فقلن لي: «فشرتي تكوني رفيقتنا فوق ما السيد الرئيس خرّجك من الجامعة وعطاكي شهادتك! بس الشهادة راح تنسحب منك، لابقلك» واستمروا بضربي حيث أحضروا عصا خشبية كبيرة وبدؤوا يضربوني بها وكانوا يضربوني بالأكف أيضاً

بعدها أخذوني بسيارة إلى اتحاد الطلبة في المدينة الجامعية في المزة والتي عرفتها من شكل الأبنية، بقيت هناك حتى المساء حيث حققوا معي، وكان معي بالغرفة الفتيات وشاب من اتحاد الطلبة من مدينتي حسب ما أخبرني، فقلت له: أنا بنت بلدك، فقال فشرتي وصفعني على وجهي، واستمرت الفتيات بضربي، كان بينهم امرأة كبيرة بالعمر لم تضربني وإنما كانت تعطيهم الأوامر بضربي وكانوا يطيعونها وينفذون أوامرها فيضربونني، ولم أتعرف على أسمائهن ولكني أتذكر وجوههن جيداً والشاب من بيت «الحو» ولكني لم اعرف اسمه، ولاحظت أن الغرفة مجهزة بالكامل وكأنها غرفة تحقيق خاصة بهم حيث يوجد فيها طاولة ومقاعد و مغسلة وغرفة صغيرة يبدو أنها للتفتيش في غرفه اتحاد الطلبة في المزة تم اقتيادي بعدها إلى غرفة التفتيش حيث نزع الفتيات ثيابي وبدأن يفتشن جسدي بالكامل، شعري وكل شيء، وكنّ يقلن لي كلام بذيء، وكانت الفتيات قد ذهبن عندما جاء عناصر الفرع ثم وضعوني في سيارة وأخذوني إلى فرع الخطيب وبالمقارنة كان تعذيب البنات أصعب و أكثر رعباً وحتى اليوم عندما أحضر جلسات الدعم النفسي أعبّر عن خوفي من البنات الشبيحة أكثر من الشباب، حتى عندما عشت بلبان لفترة وكنت أمر على الحواجز إن كانت هناك فتيات كنت أخاف بشدة، بينما وجود الشباب كان أمر عادي بالنسبة لي ولم يرعبني، فبالنسبة لي ما فعلته الفتيات بي لم أتعرض له ولا بأي فرع آخر، فقد أخذوني إلى فرع الخطيب وفرع أمن الدولة والشرطة العسكرية والقضاء العسكري والقضاء المدني و سجن عدرا وكلها كانت أهون مما قامت به هؤلاء الفتيات من أدنى نفسي وجسدي

26 د. جنان الأسطة - معجم المصطلحات والمفردات المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي - صندوق الأمم المتحدة للسكان - 2012

27 أسئلة متكررة: أنواع العنف ضد النساء والفتيات | هيئة الأمم المتحدة للمرأة - الدول العربية

(م، ن) طالبة في كلية الإعلام - جامعة دمشق عام 2012 « 1 بتاريخ 2012/12/09 تم التحقيق معي ثم اعتقالي من قبل اتحاد الطلبة، بعد صدور قرار بإحاطتي لمجلس تأديبي للنظر في فصلي من الجامعة بدون سبب قانوني بل بناءً على وشاية وعلى انتمائي العائلي والمنطقة التي انحدر منها، وأثناء التحقيق قام العناصر الذكور باستدعاء فتاة في اتحاد الطلبة أيضاً كي تضربني حتى لا يضربوني هم بما أنهم ذكور، وكانت حينها فتاة ضخمة بلباس عسكري وتتكلم بطريقة غريبة وعباراتها مليئة بالشتائم، حيث توجهت إلي بالضرب كثيراً حينها وقالت لي: بأنه قائدنا (أي بشار الأسد) وداعس رؤوسنا، وبأننا لا نفهم شيئاً، وبالإضافة للشتائم تعرضت للتعنيف و كان التعنيف الجسدي معظمه في وجهي، وقد بقيت حينها في مكتب اتحاد الطلبة لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات حيث أصبح وجهي شديد الاحمرار لليومين التاليين من شدة الضرب، وبسبب الصدمة في تلك اللحظة لم أشعر بالضرب، وكنت جامدة حينها بسبب عدم تصديقي لما يحصل لي ولكنه كان شيئاً مستفزاً لها حيث اعتبرته ردة فعل باردة مني، مما جعلها تزيد من حدة الضرب، وقد شعرت بألم الضرب بعد خروجي من المكتب، عندما تم تحويلي إلى فرع الأمن العسكري (227)،

(م، ن) طالبة في كلية الإعلام - جامعة دمشق عام 2012 « 2 أصعب شيء في المعتقل هو سماع صراخ المعتقلين أثناء تعذيبهم، فكان تعذيب نفسي كبير لنا، ولم أتعرض شخصياً لتعذيب جسدي، فقط تم ضربي فقط أثناء تواجدي في مكتب اتحاد الطلبة، .. أما أشد الصدمات التي شهدتها في المعتقل عندما رأيت في الحمامات برميل من المياه حيث كانوا يعذبون فيه المعتقلين الذكور، وقد رأيت أحدهم في ذلك البرميل المليء بالمياه الباردة جداً، ولن أنسى هذا المشهد أبداً، كان وزن الشاب لا يزيد عن 30 كيلو، وكان مظهره كالشبح وهو يرتجف داخل المياه بدون ملابس، لم يكن له شعر أو ذقن أو شوارب، وكان منظره مؤلماً جداً حيث بقينا أنا ومعتقلات أخريات مصدومين لعدة أيام من ذلك المشهد».

«آ، ج» طالبة في جامعة حلب عام 2011 وفي شهادتها للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير : في يوم زيارة وفد الـ UN المراقبين الأممييين للجامعة اتفقنا أنا وزميل لي على الذهاب إلى ساحة الجامعة، وفيها المقر الرئيسي للحزب عند كلية الهندسة، بانتظار ما قد يحدث جلسنا في جانب المكان على العشب، لتتوقف أمامنا سيارة يجلس في مقعدها الخلفي شباب اعرفه وهو من أعضاء اتحاد الطلبة في كلية الآداب ممن كانوا يجلسون في كليتنا، وأنا أعرف وجهه و ملامحه جيداً، بقي جالساً في الخلف، في حين نزل عنصران من السيارة وتحدثا معنا بلهجة علوية وطلبنا هوياتنا وعندما رأى أحدهما هويتي، سألتني: انت من مواليد البياضة؟ قلت له: نعم، فقال لي: بياضة طرطوس؟ فقلت له لا وإني حلبية من منطقة قديمة في حلب وتجادلنا في الموضوع. تفاجئت حين صفعني على وجهي حيث كان يجب علي أن أجيب على سؤاله من أين أنت؟ بأنني سورية حلبية، ومن قوة الصفحة وقعت على الأرض وحين وقفت على قدمي كان يشتمني بمسبات مسيئة للبنات، ثم سألتني ماذا تفعلين هنا؟ فأخبرته أنني طالبة في الجامعة، وسألتني إن كنت اشتركت في المظاهرة؟ فأخبرته بأنه لا علاقة لنا وحين أدار ظهره لصديقه قال له: اشحطوهم هدول مندسين وفي هذه الأثناء كان زميلي يحمل معه حقيبة جلد للرجال تحتوي على مبلغ مادي، فقام بفتحها وأخبار العنصر بأن هذا المبلغ المالي هو راتبه في تدريس اللغة الفرنسية وبأن المبلغ كله لهم، وبأن لا علاقة لنا بأحد وتوسل إليه أن يتركنا وشأننا، أخذ العنصر الشنطة كلها مع المبلغ المالي بداخلها وأخبر زميله أن يصعد للسيارة، وعندما صعدا السيارة أخبرنا بأنه بحال شاهدنا هنا «في هذا المكان» بعد 60 ثانية من الآن فإننا لن نرى الضوء ثم مشوا بسيارتهم،

المبحث الثالث: الاعتقال التعسفي والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية.

في تقرير «انتهاكات الحكومة السورية بحق الطلبة الجامعيين» الصادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان وثقت حتى تموز عام 2013، اعتقال ما لا يقل عن 35 ألف طالب جامعي حتى تاريخه بينهم 4000 طالبة قتل منهم ما لا يقل عن 98 بسبب التعذيب في مراكز الاعتقال

وبحسب فرع حمص لاتحاد الطلبة الأحرار فقد تمّ توثيق نحو 524 حالة اعتقال حتى منتصف عام 2014، مع الإشارة من قبل الفرع أنّ هذه الأرقام غير كاملة لكثرة المعتقلين وصعوبة إمكانية إحصائهم، وبأن الأعداد الإجمالية تقدر بالآلاف.

على امتداد سنوات الانتفاضة والنزاع، رافق أعضاء الاتحاد القوات الأمنية في المdahمات وعمليات الاقتحام والتفتيش وكانوا بمثابة أدلاء أو مخبرين على زملائهم، ومارسوا الاعتداءات الجسدية واللفظية بحق الطلبة وأفعال السلب والنهب والتعفيش كالتى مارستها القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها. كما نفذ أعضاءه وبشكل منفرد حملات دهم واعتقالات تندرج جميعها في إطار الاعتقال التعسفي لغياب الصفة أو الولاية القانونية أساساً، ويعتبر الاعتقال تعسفياً في حال غياب أي مبرر قانوني للحرمان من الحرية، وإذا طبقت السلطات كجزاء لممارسة الضحية لأحد الحقوق أو الحريات الأساسية كالحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، كما يعتبر تعسفياً كل حرمان من الحرية مشوب بعدم الاحترام التام أو الجزئي للحق في محاكمة عادلة المكرس بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى.

وترافقت جميع حالات الاعتقال مع أشكال المعاملة غير الإنسانية أو المهينة والتي بلغت في عمومها حد التعذيب والتعذيب المفضي للموت، ويعرف «إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة» التعذيب بأنه: «أي عمل ينتج عنه ألم أو عناء شديد، جسدياً كان أو عقلياً، يتم إلحاقه عمداً بشخص ما بفعل أحد الموظفين العموميين، أو بتحريض منه، لأغراض مثل الحصول من هذا الشخص أو من شخص آخر على معلومات أو اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتهبه في أنه ارتكبه، أو تخويفه أو تخويف أشخاص آخرين. ولا يشمل التعذيب الألم أو العناء الذي يكون ناشئاً عن مجرد جزاءات مشروعة أو ملازماً لها أو مترتباً عليها، في حدود تمشي ذلك مع «القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء».

شهادة (و-ي) طالب في كلية الهندسة الإلكترونية- جامعة حلب 2012

في شهر نيسان عام 2012 شاركت بتنظيم مظاهرة في ساحة كلية الهندسة الإلكترونية والكهرباء مع صديقي (م-م) كما هو حال المظاهرات السابقة لم تتأخر القوى الأمنية وقوات حفظ النظام عن المجيء فقاموا باقتحام الكلية وتطويقها، وأذكر حينها أن أعدادهم فاقت الـ 60 عنصر مسلح من المخابرات والقوى الأمنية الأخرى، وقاموا برمي قنابل الغاز المسيل للدموع ومن ثم الهجوم علينا فقمنا بالهرب لقاعات المحاضرات، وحينئذ دخلت القوات الأمنية للمدرج وقاموا بإخراج الطالبات منها وبقي الطلاب الذكور، فأخذوا بطاقتنا الجامعية ومن ثم جعلونا نستلقي على مقاعد الدراسة تحت تهديد السلاح و داسونا «دعسوا علينا بأقدامهم» ثم انهالوا علينا ضرباً مبرحاً وقاموا بإهانتنا، وقد شاركهم حينها 3 طلبة من أعضاء اتحاد الطلبة حيث كان يقتصر دورهم على إرشاد القوى الأمنية على أماكن هرب الطلاب المتظاهرين وإخبارهم عن الطلاب المشاركين بالمظاهرة (البعض من أعضاء اتحاد الطلبة كان معنا في المظاهرة لمعرفة من فيها).

منصور العمري، المشرف السابق في قسم المعتقلين في مركز توثيق الانتهاكات في سوريا عام 2012، تحدث للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير عن زميله في الزنزانة الذي قُتل أثناء الاحتجاز: «خلال فترة اعتقال 2012-2013 بسبب عملي مع مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، اجتمعت بكثير من طلبة الجامعات في المعتقل. من بينهم أحمد (اسم مستعار) الذي كان طالباً في السنة الرابعة بكلية الهندسة الميكانيكية في جامعة دمشق. في أيار 2012 هاجم أعضاء الاتحاد الوطني لطلبة سوريا أحمد داخل الحرم الجامعي وضربوه ثم سلموه إلى المخابرات. تعرض أحمد-مثلي وبقية المعتقلين- أثناء الاحتجاز للتعذيب الشديد والحرمان من النوم والطعام. فقد قدرًا كبيرًا من وزنه، لدرجة أن جلده كان يتدلى من جسده.

بعد إطلاق سراحه في عام 2013، قمت بتحرير اسم أحمد الكامل وأسماء زملائنا الآخرين مكتوبة على قطع قماش مخبأة في قميص. واصلت تتبع أخبار الذين وردت أسمائهم في القماش، وعلمت من عائلة أحمد أنهم حصلوا على شهادة وفاته عام 2020.

شهادة (س- س) طالب في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق عام 2011 : «خلال الأشهر الأولى من عام 2012 تصاعدت حدة العنف واعتداءات أعضاء الاتحاد على الطلبة إذ دخلت مجموعة منهم دون أي مشاركة من الأمن على أحد الطلاب حوالي الساعة الرابعة فجراً وقاموا بسحبه من فراشه في المدينة الجامعية و أنزلوه في نفق كلية الآداب و قاموا بضربه وكسروا نظارته على عيونه واسم ذلك الطالب ش.ع. ، من محافظة حماة، وقد أصبح لديه مشكلة في عيونه من وراء تلك الحادثة، أيضاً شاهدت أحد أعضاء الاتحاد الذي اعرفه شخصياً يضرب شخص بقبضة يده «بوكس» داخل الكلية في مظاهرة طيارة وكان ذلك أمام مقصف كلية العلوم السياسية، وأذكر أيضاً أنه تم اعتقال طالب يدعى أ. ق من إديلب على باب الكلية وإني وإن لم أكن متأكداً إن كان عناصر الاتحاد هم من اعتقاله أم الجيش والأمن ولكن ما أرجحه تماماً أن أعضاء الاتحاد هم من فعل ذلك لأنهم كانوا موجودين على باب الكلية بشكل دائم ويرصدون تحركات الطلاب بدقة ويضيقون عليهم ويمارسون بحقهم التفتيش والتعفيش والاعتقال، وقد مات أ ق هذا لاحقاً تحت التعذيب في المعتقل «الفرع 215» وبعد مظاهرة كلية العلوم السياسية في شهر أيار 2012 هجم مسلحون بالإضافة إلى شبيحة الاتحاد «أعضاء اللجان» على الكلية وقاموا باقتحامها فلاذ القسم الأكبر من الطلاب بالهرب وأنا أحد الذين تمكنا من الهرب لمدينة التل ومنها لحي المزة، بينما بقي قسم منهم داخل السكن الجامعي حيث أن سكن كلية العلوم السياسية ضمن حرم الكلية فقام هؤلاء المسلحون باقتحام السكن وقاموا بتكسير غرف الطلاب وتخريبها وتعفيش الأغراض الموجودة لدى الطلاب «هواتف، نقود، مؤونة» و كتبوا على حيطان السكن الجامعي عبارات شتم وسب للذين يخرجون في مظاهرات وأيضاً عبارات مؤيدة للرئيس الأسد والقوات المسلحة من مثل: من هنا مر جنود الأسد، وبعد ذلك تم نقل الكلية للمزة «مبنى كلية الآداب»

شهادة طالب في كلية الاقتصاد جامعة دمشق في منطقة البرامكة : أفاد الشاهد بأنه تعرض للضرب على يد عناصر من الاتحاد الوطني لطلبة سوريا مرتين خلال مظاهرات سلمية خرجت في جامعة دمشق في البرامكة، المرة الأولى كانت في كلية العلوم بعد مظاهرة خرج بها الطلاب بتاريخ 11-04-2011 حيث تم اعتقاله من قبل أعضاء في الهيئة الإدارية في الاتحاد الوطني لطلبة سوريا في غرفة الاتحاد في مبنى كلية الكيمياء و تعرض فيها للضرب والتعذيب وتم تسليمه إلى شخص يدعى مجد خوري هو رئيس الهيئة الإدارية في كلية الاقتصاد وشخص آخر يدعى أبو الحكم من اتحاد الطلبة، ليحصل بعدها على مساعدة المتظاهرين أثناء اقتياده باتجاه كلية الاقتصاد و يتمكن من الهرب، المرة الثانية كانت في مظاهرة أمام كلية الاقتصاد في البرامكة بتاريخ 30-06-2011 حيث خرجت مظاهرة طلابية أمام باب كلية الاقتصاد، فقام أعضاء الهيئة الإدارية للاتحاد الكلية ومنهم مجد خوري وأبو الحكم بتبليغ باصات الأمن التي كانت تتواجد في بالقرب من منطقة البرامكة للحضور لقمع المظاهرة وقام أفراد الهيئة الإدارية بالتعاون مع قوات الأمن التي حضرت بضرب المتظاهرين والاعتداء على الشاهد بأداة حادة أدت إلى جرح في الرأس، كما قام أعضاء الهيئة الإدارية التابعة لاتحاد الطلبة باعتقال الطالب م. د و ضرب رأسه بالرصيف وتسليمه لعناصر الأمن ليتم اعتقاله برفقة عدد من الطلاب الآخرين.

طالب ماجستير في كلية العلوم في جامعة دمشق في البرامكة عام 2012

أفاد الشاهد أنه في أيار من عام 2012 تمّ الاتصال به من - الكلية - والطلب منه المجيء إلى الجامعة - كلية العلوم - للسؤال عن بعض الأمور المتعلقة بالتسجيل، وعند ذهابه دخل إلى مكتب التسجيل ودخل خلفه عناصر من حزب البعث شخص آخر من اتحاد الطلبة و أمن الجامعة وتم اقتياده إلى مبنى فرع الحزب ضمن حرم كلية الحقوق في جامعة دمشق وهو المبنى الموجود بجانب مبنى اتحاد الطلبة في منطقة البرامكة وسط دمشق، حيث انتظر قليلاً إلى أن جاءت سيارة تابعة للأمن السياسي وتم تسليمه للدورية التي أخذته إلى فرع الميسات أو ما يعرف بفرع الجبة وبقي فيه لفترة قبل أن يتم تحويله إلى فرع أمن الدولة 285 حيث تعرض للتعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الصحية والطعام وتم الإفراج عنه لاحقاً دون أن يعرض على القضاء أو يتعرض لمحاكمة.

طالب في معهد الهندسة المدنية في جامعة دمشق في منطقة البرامكة

أفاد الشاهد بأنه تعرض للفتيش أثناء دخوله من بوابة كلية الهندسة المدنية في جامعة دمشق بتاريخ 12-12-2012 من قبل طلاب وقفوا كحراسة للباب الخاص بكلية الهندسة المدنية وعند تفتيش حقيبته وجدوا فيها جهاز اتصال بالأقمار الصناعية من نوع ثريا، وحينها قاموا باعتقاله واقتياده إلى فرع اتحاد الطلبة قرب كلية الحقوق حيث شاهد الحادثة الكثير من الطلبة دون أن يتمكن أحدهم من فعل شيء حيال الموقف وعند وصوله إلى مبنى اتحاد الطلبة تم إنزاله إلى القبو والتحقيق معه في أحد المكاتب من قبل شخص لا يستطيع تأكيد صفته فيما إذا كان عنصر أمن أو طالب، وتعرض حينها للضرب على يد ذلك الشخص وطلب منه الخروج إلى الممر أمام المكتب ليتعرض للضرب على يد طلاب مارين في الممر بين الغرف وعرف منهم طلاب في الهيئة الإدارية لكلية الهندسة المدنية. أحدهم كان معروفاً في الجامعة وكان يتباهى بشكل دائم بحمل بندقية كلاشنكوف أثناء قمع المظاهرات، قام الشخص في مبنى اتحاد الطلبة بسرقة مبلغ مالي من الشاهد والحصول بالقوة على كلمة سر الآيباد الخاص به ثم قام بتسليم الشاهد إلى فرع الأمن السياسي قرب الميسات أو ما يعرف بفرع الجبة حيث جرى التحقيق معه وحصل المحققون في الفرع على مساعدة الشخص الذي كان في مبنى اتحاد الطلبة بشأن كلمة السر الخاصة بجهاز الآيباد حيث حضر إلى الفرع وأخبر المحققين في الفرع بكلمة السر الخاصة بالجهاز والتي كان قد حصل عليها من الشاهد وقاموا بفتحه، تنقل الشاهد بين عدة فروع تعرض خلالها للتعذيب الشديد، إلى أن تم الإفراج عنه بعد تحويله إلى محكمة الإرهاب بتاريخ 03-10-2015

شهادة (س-س) طالب في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق عام 2011: « تم اعتقالي من ذلك المنزل من قبل سرية المداهمة في الفرع 215، حيث جاء شخص متعاون مع اتحاد الطلبة وهو ليس شبيح لكنه لا يخرج في المظاهرات وكان نَفَسَهُ مع اتحاد الطلبة من أجل الاستفادة من نفوذهم في ترفيع مواد «نجاحها»، حيث جاء ذلك الشخص إلى المنزل الذي كنت أسكن فيه مع سبعة من زملائي قبل اعتقالي ليلاً وكان يحمل رسالة من اتحاد الطلبة في الكلية مفادها أن علينا العودة للكلية والدوام الطبيعي بما فينا المفصولين الذين سيتم معالجة وضعهم، بعد أن توقف الدوام تقريباً اثر حملة القمع على المظاهرة التي خرجت في الكلية في أيار 2012 ونقلت بعدها كلية العلوم السياسية إلى الآداب في المزة، وفي اليوم التالي دخل علينا عناصر سرية المداهمة، وأستطيع أن أؤكد أن ذلك الشخص هو من أخبرهم بمكان وجودنا، حيث كنا سبعة أشخاص في المنزل عندما أخذونا للمعتقل، وقد توفي واحد من الأشخاص نتيجة التعذيب بعد خروجه من المعتقل، وبشكل عام فقد تحول الاتحاد في تعاونه مع الأمن من مجرد كتابة التقارير والضغط على الطلاب إلى جهة فاعلة تقوم بالاعتقال وتشارك في النشاط العسكري المسلح، حتى أنني صرت أشاهد صور بعض أعضاء الاتحاد على حساباتهم في فيس بوك وغيرها وهم يذهبون للقتال في مدن أخرى مثل حماة ودير الزور وغيرها، وكان اعتقالنا بتاريخ 9 - 6 - 2012 وتم الإفراج عني في منتصف أيلول 2012.»

شهادة (م-م) التحقت بجامعة تشرين كلية التربية قسم معلم صف عام 2011 كنت اسكن في الوحدة السكنية /7/ السابعة ضمن السكن الجامعي وكان معي في الغرفة ثلاثة شبان «طلاب» من محافظة حماة أحدهم كان عضواً فاعلاً في اتحاد الطلبة وكان أبوه أيضاً في فرع حزب البعث بحماة، وفي 12/ كانون الأول/ من العام 2011 دخل زميلي عضو الاتحاد إلى غرفتنا مساءً وأخبرنا بأن المسؤول عن الوحدة يطلبنا وان هناك حادثة سرقة وبأنهم يريدون التحقق من الأمر وأخذ معلومات منا، عندما نزلنا نحن الثلاثة أنا وزميلي الآخرين في السكن وجدنا على باب الوحدة شابين قالوا لنا سنذهب إلى مفرزة أمن الجامعة لاستكمال المعلومات المطلوبة ونعود وكان معهم سرفيس، خرجنا بالسرفيس وقد جلسنا في المقعد قبل الأخير وكان أحد الشابين خلفي وفجأة خرج السرفيس خارج حرم الجامعة، فقال لي الشاب الذي خلفي بصوت عالي ضروب راسك بالأرض يا حيوان «أنظر للأرض»، وبدء السب والشتم عليّ ثم توقفت السيارة ولم نكن نعرف أين نحن؟!، أنزلونا من السيارة وهم يضربوننا، ثم أدخلونا مكان يشبه الصالون وخرج علينا شاب ضخم يدعى أبو جعفر فقالوا له استلم الشباب، كلبشونا وطمشونا و جعلونا ندير وجوهنا للحائط، كان أبو جعفر يضع الورقة على كتف كل واحد منا ويبدأ بأخذ معلوماته وكان يضربنا قبل أي سؤال، بعدها بدؤوا بإدخالنا واحد تلو الآخر إلى غرفة التحقيق، ليتبين لاحقاً بأننا في فرع الأمن العسكري، وأن عضو الاتحاد الذي يسكن معنا في الغرفة هو الذي أبلغ الأمن وتم تحويلنا بعد اشهر إلى القضاء بتهمة تشكيل خلية إرهابية، والتخطيط لتفجير الجامعة، والخروج بمظاهرات» وقد تم الإفراج عنا بتاريخ 2012/4/1 تقريباً. بعد إنكار جميع التهم وعدم وجود إدانة بحقنا

الفصل الثالث: جامعة حلب بعد عام 2011 ثورة



بدأت الحركات الاحتجاجية تتسرب إلى مدينة حلب التي تأخرت عن اللحاق بالمدن السورية المنتفضة من الأطراف بفعل الامتدادات الديمغرافية بين الريف الحلي المنتفض وبين الأحياء الطرفية والمفقرة في المدينة، والتي ظهرت فيها حشود المتظاهرين مع بداية عام 2012 في أحياء صلاح الدين والسكري وبستان الباشا والهلك والصاخور والتي تجاوزت الـ 200 ألفاً قبل دخول الجيش الحر إلى المدينة، بالتوازي كان حراك المركز عبر اعتصامات نقابتي المحامين والأطباء في حلب، والاحتجاج الطلابي الذي تنامي يوماً داخل جامعة حلب الشاهد على مشاركة الفئات المتوسطة والمتفجرة في الثورة ودورها في تحفيز شرائح أخرى من المدينة على المشاركة²⁸ والتي تضم 27/ كلية و20/ معهداً بين كليات أساسية موجودة في حلب، وأخرى تابعة لها في محافظة إدلب، فيما يقدر تعداد الطلبة فيها 200 ألف طالب بين التعليم النظامي بأكثر من 80 ألف طالب، و120 ألف طالب في برنامج التعليم المفتوح، وفقاً لتصريحات رئيس جامعة حلب مصطفى أفيوني²⁹

عزمي بشارة سوريا درب الآلام نحو الحرية - الطبعة الأولى الصفحة 182
Dozens Killed as Explosions Hit Syrian University - The New York Times 29

المبحث الأول : تسلسل زمني لأبرز الاحتجاجات في جامعة حلب الثورة

مع انطلاق الثورة كانت جامعة حلب أحد أهم العناصر الرئيسية للحراك السلمي في المحافظة حتى أطلق عليها الناشطون اسم «جامعة الثورة» نتيجة لنشاطها منذ بداية الثورة السورية.

«أ، ج» طالبة في جامعة حلب عام 2011 وفي شهادتها للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير: «تغير الحرم الجامعي والمدينة الجامعية - خلال عام 2011 وما بعد حيث أثرت عوامل عديدة في حياة الناس فمنهم من اعتقل ومنهم من رحل دون أن نشاهده- كان اتحاد الطلبة قد بدأ يتغلغل في المدينة الجامعية وبدأ يتواجد خلال المحاضرات «يكون موجود بداخلها بهدف نقل الأخبار وكتابة التقارير»، حتى أنهم كانوا يتدخلون أحيانا في مجريات الامتحان، وكانوا يتعاملون مع أشخاص «من الطلبة» ويطلبون منهم أن يتجسسوا على الطلاب الذين يخرجون في المظاهرات، وتكون التوثيقات من خلال تصويرهم وحفظ الوجوه وكان ذلك بالأخص في المظاهرات الصغيرة التي كان يقمعها الأمن مباشرة، وكانت هناك دائماً حملات اعتقال عنيفة داخل الحرم الجامعي أو في المدينة الجامعية يشارك فيها عناصر الاتحاد مع الأجهزة الأمنية.»

* في 13 نيسان 2011 خرجت مظاهرة للطلاب في كلية الآداب لنصرة درعا وبانياس، وتصدى لها بقسوة عناصر الأمن والطلاب المجندين من قبل الاتحاد الوطني لطلبة سوريا بأوامر من رئيس فرع اتحاد حلب، ومشاركة أعضاء من اتحاد الطلبة وأعضاء الفرق الحزبية في كليات الآداب والميكانيك والمعلوماتية والتربية، مع المدرسين في نادي باسل الأسد للتايكواندو وكمال الأجسام التابع لفرع اتحاد طلبة وانهاالوا على الطلاب بالضرب بالأيدي وركل بالأرجل، وتم اعتقال العديد من الطلاب.

* في 13 نيسان عام 2011 أيضاً جرت حملة اعتقالات واسعة في المدينة الجامعية بحلب بعد تجمع عشرات الطلاب والهتاف للحرية والشهداء حيث تم اقتحام الغرف التي يتواجد فيها طلاب من درعا واللاذقية وبانياس وتم ضربهم بالسياط والعصي أثناء تنفيذ الاعتقال وذلك بمؤازرة الفروع الأمنية في الجامعة.³⁰

* الأربعاء 04 أيار 2011: تجمع المئات من طلاب جامعة حلب وسط المدينة الجامعية في الساعة التاسعة ليلاً وساروا أمام الوحدات السكنية متضامنين مع احتجاجات وتظاهرات المدن السورية، وقد جوبه التجمع من قبل عناصر اتحاد الطلبة والأجهزة الأمنية المختلفة بالضرب والقمع والملاحقة واعتقال العشرات واستخدام الغازات المسيلة للدموع، كما تم إطلاق الرصاص الحي ما أدى إلى جرح بعض الطلاب.

* 17 أيار عام 2011 بعد أن تمكن المتظاهرون من رفع علم الاستقلال فوق أحد المباني الجامعية اقتحمت القوات الأمنية المدينة الجامعية، واعتقلت العشرات من الطلاب ورافقها في عمليات المداهمة عناصر من اتحاد الطلبة الذين قاموا بتكسير أبواب الغرف وخلع أقفال الخزائن وبعثرة المحتويات، كما تمت أثناء عمليات المداهمة مصادرة أجهزة الحاسوب والهواتف من الطلاب.

* كما تم طرد العشرات من المدينة الجامعية نهائياً، وحسب محاضر اجتماع إدارة المدينة الجامعية - الجلسات / 6، 7، 8 / بتاريخ 15، 17، 18 / أيار 2011 وبرئاسة الدكتور أحمد عبد الدايم / أمين الجامعة، وعضوية: - المهندس محمد سلوم / مدير المدينة الجامعية - مصطفى غريبي / رئيس فرع حلب لاتحاد الطلبة - الدكتور علي ملحم / وكيل كلية الحقوق للشؤون

الإدارية - أحمد الباز مدير شؤون الطلاب، ناقش المجتمعون المواضيع التالية :

- 1 - تنفيذ قرار الخطة الأمنية في الجامعة والمدينة الجامعية
- 2 - عرض أسماء الطلاب المخالفين وإخلائهم من المدينة الجامعية وإحالتهم إلى لجنة الانضباط³¹

- * في حزيران عام 2011 أي في الشهر الثالث على بداية الاحتجاجات أحالت الأجهزة الأمنية السورية أمام القضاء نحو 400 طالب، ممن اعتقلوا على خلفية المشاركة المظاهرات الاحتجاجية، بتهمة القيام «بأعمال الشغب ومخالفة قوانين التظاهر وتحقير رئيس الدولة، تم اعتقال غالبيتهم أثناء حملة قامت بها القوات الأمنية في مدينة حلب الجامعية،³²
- * 6 و 7 كانون الأول 2011: خرجت مظاهرات طلابية ضمن الحرم الجامعي في كل من ساحة كلية الاقتصاد والهندسة الكهربائية قامت قوات الأمن مدعومة ببعض أعضاء الهيئات الإدارية وعناصر بالزي المدني من خارج الحرم الجامعي باستخدام العنف المفرط في قمع المتظاهرين السلميين مما أدى إلى إصابة البعض بجروح وكسور خطيرة نتيجة استعمال الهراوات واعتقل العشرات منهم
- * 3 أيار/مايو 2012 وبعد أن زاد عدد الطلاب المتظاهرين عن خمسة آلاف متظاهر، قامت قوات الأمن باقتحام الجامعة وإطلاق الرصاص الحي فقتلت 4 طلاب وجرحت 28 آخرين، وتم اعتقال ما يزيد عن 200 طالب وطالبة وإحراق عدد من الوحدات السكنية انتقاماً، وطرد مئات الطلبة الجامعيين خارج المساكن الجامعية التي تحول بعضها إلى ثكنات وأغلقت الجامعة بشكل مؤقت بقرار صدر عن رئيسها
- * في 17 أيار من العام 2012 كانت جامعة حلب على موعدٍ من أضخم التظاهرات ظناً من المنظمين أن وجود المراقبين العرب سيردع الأجهزة والقوات الحكومية من استهدافهم فخرجت عدة مظاهرات داخل جامعة حلب وخارجها، جميعها التقت داخل ساحة كلية الطب وفي محيط الحرم الجامعي، لكن ورغم وجود المراقبين، أطلقت قوات الأمن الرصاص على بعض المتظاهرين داخل فيما كان عناصر اتحاد الطلبة منتشرين بين المتظاهرين ونفذوا عمليات طعن بالسلاح الأبيض في الصفوف الخلفية.
- * في 15 كانون الثاني 2013 انفجار صاروخ على دوار العمارة قرب كلية الهندسة المعمارية في الجامعة في أول يوم في امتحانات الجامعة وسقط صاروخ آخر استهدف مبنى السكن الجامعي الذي كان مكتظاً بنازحين من مناطق حلب الشرقية وسقط على إثر الاستهداف عشرات القتلى من الطلاب والنازحين وأصيب المئات منهم، المجزرة المروعة أودت بحياة 82 طالباً وطالبة بحسب اتحاد طلبة سوريا الأحرار.

31 Welatê Me - جرائم النظام الأمني في جامعة حلب

32 27 حزيران 2011، فرانس 24، إحالة 400 طالب من جامعة حلب أمام القضاء بتهمة «الشغب وتحقير رئيس الدولة»

المبحث الثاني: الاتحاد الوطني للطلبة في جامعة حلب

عام 2011 ومع بداية الربيع العربي في تونس ثم مصر بدأت الأجهزة الأمنية السورية بإعداد خطط لمواجهة الاحتجاجات المحتملة أياً كان حجمها وأياً كان الداعون إليها، وفي جامعة حلب بدأت الحركة باتجاهين دمشق- حلب على خط التنسيق الأمني والتنظيمي مع المكتب المركزي للاتحاد والأجهزة الأمنية، وكانت الاستعدادات موجهة بشكل رئيسي لاحتواء وقمع أي حراك طلابي كردي محتمل أو إسلامي، ولم يكن سيناريو الاحتجاجات الشعبية مطروحاً في حينه، ومع ذلك بدأت المسيرات المؤيدة للحكومة حتى قبل الاحتجاجات في سياق سياسة أمنية لترهيب من يفكر بمعارضة السلطة ولاستعراض سيطرتها التامة على المساحة العامة، وذلك بإيعاز من المكتب التنفيذي في دمشق لفرع مدينة حلب في المعاهد والكليات. والذي يضم «اللجان الطلابية» وعدد أعضائها حوالي 350 عضواً نشطاً.

ومع بداية الاحتجاجات عام 2011 رصد الاتحاد ميزانية مفتوحة للمسيرات المؤيدة للحكومة وتم الإنفاق فيها ببذخ لنشر الأعلام واللافتات وصور الأسد ومكبرات الصوت، إضافةً إلى توافر وسائل النقل المجانية لنقل الطلبة إلى المسيرات، وبالتزامن مع أدوار الحشد والتأييد شارك الاتحاد مبكراً في قمع الاحتجاجات، حيث برز إلى جانب التنظيمات شبه العسكرية العائلية والعشائرية كعشيرة آل بري، والمجموعات التي يمولها رجال الأعمال المقربين للسلطة، كتنظيم شبه عسكري حتى قبل الإعلان عن كتائب البعث عام 2012، وامتدت انتهاكاته إلى خارج الحرم الجامعي.

بحسب شهادة (م. ح) للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير: فإن انتهاكات الاتحاد الوطني تجاوزت الحرم الجامعة ليشارك عناصره في قمع مظاهرة من الجامع الأموي «أذكر بأن أول مشاركة للاتحاد في قمع المظاهرات هو في قمع مظاهرة الجامع الأموي بحلب في 18-3-2011 وكان قد تم الإعلان عن المظاهرة عبر الإنترنت «فيسبوك» حيث خرج مجموعة من الشباب وهتفوا داخل الجامع وكان الأمن وعناصر الاتحاد يتمركزون خارجه وتم الاعتداء على المظاهرة وشارك الاتحاد بذلك وكان سلاحهم آنذاك العصي «الهرافات».

في منتصف عام 2012 كان اتحاد الطلبة في حلب أول منظمة تتبنى فكرة كتائب البعث داخل الجامعة، والتي كان أعضاؤها من الطلاب البعثيين بشكل أساسي. انخرطوا في عدد من المهام القتالية على الجبهات، إضافة لانتشارهم الكثيف وسط المدن، وعلى الحواجز، ونقاط التفتيش، وهو ما يساعد في تفرغ الجيش والأجهزة الأمنية، للعمليات العسكرية في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة وفي مقابلة مسجلة مع أمين فرع حزب البعث الأسبق في جامعة حلب قال انه «من المحتمل أن تصبح المجموعة التي أطلق عليها اسم كتائب البعث «قوة أمن الجامعة» الرئيسية، وعبر عن ثقته بنجاح التجربة العائد بالدرجة الأولى إلى المعرفة الداخلية لأعضاء الاتحاد وأعضاء البعث الذين سيشيرون أصابعهم بسهولة إلى «المفسدين»³³.

بحسب شهادة (م. ح) للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير: « كان دور الاتحاد في البدايات هو المشاركة في قمع المظاهرات بشكل مباشر حيث تم تسليمهم هراوات وتجهيزهم بالكامل لقمع مظاهرات الطلاب المتظاهرين. وقد كان المسؤول المباشر والتنفيذي الذي يوجه الاتحاد هو فرع حزب البعث العربي الاشتراكي، ويوجد مبنى داخل الجامعة لحزب البعث وهو المسؤول المباشر عن الاتحاد، لاحقاً تم فرز كتيبة حفظ نظام داخل الجامعة لقمعها، وكانت المخابرات وشرطة منطقة الشهباء خارج الحرم الجامعي، وفي تلك الفترة أصبح دور اتحاد الطلبة إخباري، حيث يقومون بالإخبار عن الأشخاص الذين كانوا يخرجون في المظاهرات في كل كلية ليصار إلى استدعائهم أو معاقبتهم، أو فصلهم، وكان يقوم فرع الحزب باستدعاء الطلاب والتحقيق معهم وتهديدهم بإرسالهم لأفرع المخابرات وغير ذلك.

ممارسات الاتحاد كانت بالتنسيق المباشر مع الأجهزة الأمنية في حلب، حيث دعا رئيس المخابرات الجوية اللواء أديب سلامة مجموعة من أعضاء المكتب الإداري للاتحاد في حلب إلى تنظيم التعاون في مواجهة «المؤامرة» بعد فترة وجيزة من إدخال مفرزة أمنية إلى فرع البعث بجامعة حلب مع ستة أعضاء من فرع مباحث أمن الدولة لتقديم تقارير مباشرة من داخل الجامعة وكان هذا الإجراء أيضاً للإشراف على المخبرين وتمكينهم داخل الحرم الجامعي

بحسب (ع، ن) في شهادته للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير: مع بداية الاحتجاجات التزم اتحاد الطلبة في جامعة حلب برئاسة «مصطفى غريبي» طالب العلوم من محافظة إدلب «قرية الشوفاني» ما يمكن وصفه بالحياد، ولم ينخرط عناصره في المهمات الأمنية التي أوكلت لهم لاحقاً، ما أدى لاستدعاء «غريبي» إلى فرع المخابرات الجوية، والتحقيق معه انتهاءً بقرار إعفائه هو وأعضاء المكتب الإداري من مهامهم، وتم تعيين طالب الدكتوراه في كلية الهندسة المدنية وجيه سماني بمنصب رئيس المكتب الإداري الجديد، وقام بدوره باختيار أعضاء المكتب الجدد، الذين أوكلت إليهم الأجهزة الأمنية مهام متابعة الطلاب المعارضين وملاحقتهم ورفع التقارير للجهات الأمنية، واستمر الحال حتى عام 2013 مع تعيين طالب الهندسة المعمارية «عمار كعدة» رئيساً للاتحاد، الذي اتخذت انتهاكات الاتحاد في عهده شكلاً أكثر علانية، وكان كعدة يشرف بنفسه على اعتقال بعض الطلاب وتسليمهم لأفرع الأمن.

وبحسب (ع، ن) موظف إداري سابق في جامعة الفرات- دير الزور من مهام عناصر الاتحاد أيضاً الإيقاع بزملائهم المعارضين أو أبناء المحافظات الثائرة على الحكومة، عبر الدعوة لفعاليات طلابية في المناسبات القومية والحزبية، واتهام المتغييبين عن حضورها وملاحقتهم بتهمة معاداة الحكومة، سواء كانوا طلاباً أو من أعضاء الهيئة التدريسية، كحالة الدكتور في كلية العلوم - قسم الكيمياء «سامر بصمجي» من مدينة حلب بسبب تأييده لاعتصام كلية العلوم، والذي تم اعتقاله في عشرين كانون الأول 2013 على خلفية تقرير فيه من قبل اتحاد الطلبة،

في شهر شباط عام 2012 ومع استمرار الاحتجاجات في الجامعة، وفي اجتماع عضو المكتب التنفيذي للاتحاد في حينه وعضو قيادة فرع «الاتحاد الوطني لطلبة» الأسبق في مدينة حلب «عمر العاروب» مع المسؤولين ومشرفات الوحدات السكنية للطالبات في المدينة الجامعية في حلب: «أي فتاة تشعرون بأن لديها أي آراء أو ميل نحو المعارضة في السكن الجامعي قوموا بالقائها من الطابق الخامس، ومن يحاول مسألتكم أخبروه أن يأتي ليسألني»³⁴.

ع. س طالب في كلية الآداب، جامعة حلب 2012 في شهادته للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير تغيرت الجامعة كلياً بعد عام 2011 حتى أنني كنت أحاول التخفيف من تواجدي في الكلية قدر الإمكان، تجنباً للاعتقال العشوائي أو رؤية الاعتداء على أحد الطلاب دون أن أستطيع تقديم المساعدة، إذ بات مشهد عناصر الاتحاد على الباب الرئيسي للجامعة وهم يعتقلون أحد الطلاب ويجرونه على الأرض ويبدأون بضربه منذ لحظة الاعتقال حتى إغلاق باب مفرزة الاتحاد من المشاهد اليومية في الجامعة، وقد علمت لاحقاً من أحد المعتقلين السابقين أن الضرب والشتم والإهانة من قبل عناصر الاتحاد يستمر حتى تصل دورية أمنية لاقتياد الطالب إلى فرع الأمن الذي يستمر لساعات أحياناً

وللتعامل مع السكن الجامعي أكثر بقعة احتجاجية في حلب بين 2011-2013 والتي يقيم فيها حوالي عشرين ألف طالب، عممت قيادة الاتحاد على العناصر بتفتيش ومراقبة الغرف بانتظام للإبلاغ عن أي تجمعات مشبوهة، مع التركيز بشكل إضافي على طلاب محافظتي درعا-حمص والذين يسهل تحديدهم ومعرفة أرقام الغرف التي يسكنون فيها على أي من أعضاء الاتحاد الذين منحوا مزايا الأجهزة الأمنية من حيث وصولهم إلى سجل الطالب ومعرفتهم بأماكن وجود الطلاب الناشطين. داخل السكن الجامعي، وشاركوا تبعاً لهذه المعلومات بشكل فعال في اقتحامات السكن الجامعي المتكررة والتي مارسوا فيها عمليات السطو على ممتلكات الطلاب أثناء عمليات تفتيش الغرف ومنها الاقتحام إثر خروج مظاهرة ليلية في 2 أيار عام 2012 وصدور قرار بإخلاء المدينة الجامعية صباح 3 أيار وقرار آخر بإيقاف دوام الطلاب في كليات ومعاهد الجامعة حتى يوم 13 من الشهر نفسه، والذي راح ضحيته طالبان على يد القوات الأمنية وجرح نحو 50 آخرين أثناء فضها بالقوة

34 تلفزيون سوريا، طوق نجا: «اتحاد طلبة سوريا» ذراع ماهر الأسد الأمنية لقمع طلاب الجامعات 20 آب 2021

الفصل الرابع: الجامعات الخاصة بعد عام 2011



عام 2011 كانت الجامعة الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا أولى الجامعات التي شهدت احتجاجات ضد الحكومة.

والذي كان بحسب شهادة (ي، ز) «في شهادته للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير بسبب موقعها ونسبة أبناء محافظة درعا والتي تتجاوز 20% من طلابها، شهدت الجامعة الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا احتجاجاتٍ تزامنت مع اقتحام القوات الحكومية لمدينة درعا نهاية شهر آذار عام 2011 فخرجت فيها عدة مظاهرات وشهدت اعتقالات وحملاتٍ أمنية منذ بداية الثورة، وتم اعتقال عدد من الطلاب منهم الشاب (أحمد أبو حوران - طالب هندسة عمارة سنة ثالثة) والذي قُتل لاحقاً وتم اعتقال أخيه (محمد أبو حوران) من قبل الاتحاد الوطني لطلبة سوريا في كلية طب الأسنان.»

وقد امتدت الحملات الأمنية لتشمل المؤسسات التعليمية في المنطقة حيث تم اقتحام الجامعة العربية الدولية الخاصة، وطالت العمليات الأمنية جميع المؤسسات التعليمية الموجودة على طريق دمشق- درعا الدولي في الفترة الممتدة بين أيلول وتشرين الثاني 2011 باستثناء الجامعة السورية التي كان يملكها (رامي مخلوف) بسبب وجود عدد كبير من الموالين للحكومة بحسب ما أفاد به (ي، ز)

في الجامعات الخاصة أيضاً تمادى أعضاء الاتحاد في الانتهاكات وتناولت سلطتهم بلا ضوابط بسبب الدعم المطلق من قبل الأجهزة الأمنية، نحو تهريب الهيئة التدريسية، وممارسة العنف أثناء تفتيش الطلاب على مداخل الجامعات بدرجة فاقت الحواجز الأمنية أحياناً كما بات الاعتقال التعسفي وتعريض الطلاب للتعذيب والحرمان من الحرية واقعاً يومياً يواجهه الطلبة.

وبحسب شهادة (ي، ز) للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير «وبعد سنة 2011 جرى تغيير حرس الجامعة فقد تم صرف القدامى ووضع أعضاء الاتحاد مكانهم حيث أن الطالب يفتش من قبل زميله! وفي سنة 2012 تم اعتقال طالب يحمل في حقيبته كتاب طبائع الاستبداد لعبد الرحمن الكواكبي، حيث قام باعتقاله حينها أعضاء الاتحاد الوطني وبقي في المعتقل حوالي الشهر».

بحسب شهادة (ي، ز) أيضاً شارك الاتحاد مباشرةً في قمع الطلاب، دون التنسيق أو الرجوع إلى أجهزة الأمن بحيث تحول إلى فرع أمن مستقل بذاته، يمارس الاعتقال ومختلف الانتهاكات ويمكن التمييز بين مسارين في عملية اعتقال الطلاب

الأول: إذا كان مكتوب تقرير في طالب ما كان يتم تحويله بعد اعتقاله لفرع الأمن ولا يكون هناك أي إجراء آخر «لكن أغلب الطلاب الذين خرجوا بالمظاهرات داخل الجامعات كان اتحاد الطلبة يحرص ألا يتم اقتيادهم لفرع أمني، أي أنهم يحتجزوهم أيام وأحياناً أسابيع في سكن المزة، حيث يتم الاعتداء عليهم ومن ثم يخرجون»، ويتم التعذيب في السكن الجامعي بشكل شبه يومي وقد يكون هناك حالات تعذيب لزملاء «أي أن الذي يقوم بالتعذيب هو زميل الضحية»، وقد شهدت دارين سليمان «وهي حالياً رئيس الاتحاد الوطني لطلبة سوريا» أحداث التعذيب في بعض الأوقات

الثاني: الطلاب المكتوب بهم تقارير عادية ولم يشتركوا بحراك داخل الجامعة ولكن فقط بخارجها، وهؤلاء يُسلمون للفرع أمني بشكل مباشر

أما جامعة القلمون، فقد شهدت يوم الأربعاء 16 / 11 / 2011 تجمع المئات من الطلاب بلغت أعدادهم 500 طالب وطالبة بحسب تقارير إعلامية، يرتدون اللون الأسود تضامناً مع الضحايا ليتحول تجمعهم إلى مظاهرة داخل الحرم الجامعي لمدة ساعة تقريباً قبل أن تقتحم قوات الأمن حرم الجامعة بخمسة عربات جيب تحمل عناصر بالعتاد الكامل و4 باصات قديمة و باص 24 راكب يحمل عناصر من الاتحاد الوطني في جامعة دمشق الذين أتوا ضمن قوات الأمن التي دخلت الجامعة والتي تعاون معها أعضاء الاتحاد في جامعة القلمون بالمشاركة المباشرة في الاعتداء على الطلاب العصي والهرارات والعصي الكهربائية، ولم يسلم من الاعتداء أعضاء الهيئة التدريسية والموظفون الذين أصيب بعضهم خلال اقتحام قاعات المدرسين، ورغم الإصابات وحالات الإغماء منع الهلال الأحمر من دخول الجامعة ، وخلال الاقتحام تم تجميع الطلاب وإهانتهم لفظياً والاعتداء بالضرب بالهرارات فيما تم اعتقال على كل من كان يلبس اللون الأسود وكل من نسي هويته أو كان لا يحمل الجنسية السورية، أما الطلاب المنتمون إلى حمص وحماه فقد كان التعامل معهم أشد عنفاً وإذلالاً، تم الاعتداء على الطالبات واقتحام سكنهم وإزالة الحجابات عن رؤوس بعضهن، وقامت إدارة الجامعة بتعليق³⁵ السكن الجامعي خلال أقل من ساعة الدوام إلى 11 كانون الأول ودعت إلى إخلاء

35 مظاهرة في جامعة القلمون المقررة من النظام... والإدارة تعلق الدوام وتخلي السكن الداخلي

(م. ب) طالب في جامعة القلمون تعرض للاعتقال في 16 تشرين الثاني 2011، وفي شهادته للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير «في ظهيرة يوم 16-11-2011 كان هناك مظاهرات كبيرة في جامعة القلمون وحدثت اعتقالات كثيرة لطلاب من الجامعة وكان هناك انتشار للأمن، وأشخاص مدنيين يقفون بجانبهم اتضح لاحقاً بأنهم طلاب من اتحاد الطلبة في جامعة دمشق ومما يؤيد ذلك أيضاً وجود باصات توجد بداخلها لوحات كرتونية كتب عليها اتحاد الطلبة، وكان مع الأمن قائمة من أسماء المطلوبين ممن زودهم بها أعضاء اتحاد الطلبة في القلمون، وهؤلاء المطلوبين هم ممن قاموا بالمظاهرات أو نسقوا لها. ظننت حينها أن اسمي غير وارد في قوائم المطلوبين، خاصةً عندما سُمح لي بالدخول لحرم الجامعة، وشاهدت الاعتقالات و ضرب الطلاب وسحلهم وعندما أردت الخروج من الجامعة ولدي الوصول إلى البوابة سألني أحد عناصر الأمن عن هويتي ليقوم مدنون «الطلاب» بضربي وسحلي على الأرض، وتم اقتيادي إلى مخفر النبك ومنه إلى مطار المزة، حيث تم اعتقالي هناك لفترة يومين أو ثلاثة أيام و أطلقوا سراحي بعدها بتاريخ 20 - 11 - 2011 نتيجة اعتبارات اقتصادية واجتماعية. تبينت لاحقاً أن اسمي لم يكن موجوداً على قوائم الأمن يوم المظاهرة إلا أنه تم اعتقالي بسبب زميلي الذي يدرس معي بنفس الفرع والذي أخبرهم بأنني من الإنشاءات من مدينة حمص وبأنه متأكد بأن لي علاقة بتلك المظاهرات.»

يضيف (م، ب) تم التأكد لاحقاً بأن الباصات التي كان بداخلها لوحات كرتونية تحمل اسم اتحاد الطلبة كانت تقل الأعضاء الذين دريهم الأمن من اتحاد طلبة جامعة دمشق، وشكل منهم مجموعات مختارة ومدربة لإرسالها للجامعات -كان الأمن يعتمد على تلك المجموعات في ضرب الطلاب بدل التدخل المباشر-

في شهر تشرين الثاني عام 2011 ذكرت «الجامعة العربية الدولية الخاصة» بلائحة عقوبات نظامها الداخلي، ونبعت الطلاب في إعلان نشرته على موقعها الإلكتروني أن التظاهر يستدعي الفصل من الجامعة، بالإضافة لتوزيع المنشورات وجمع التبرعات، وهو ما اعتبره طلاب إشارة واضحة لانخراط الجامعات الخاصة بعد الحكومية في قمع الثورة، إذ قامت «الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا» وغيرها من الجامعات بنشر الإعلان وبيانات أخرى تحذيرية بعد التظاهرات الأخيرة التي خرجت منها. كما أصدرت جامعة القلمون بياناً اعتبرت فيه المظاهرة التي خرجت منها بحادث مؤسفاً يهدف إلى إفساد الجو الآمن الذي يعزز سمة الجامعة ومنطقة القلمون على السواء، وتابعت في البيان «تستنكر الجامعة أي عمل يتم في رحابها غير العلم والتعلم كما تؤكد أنها ما هي إلا صرح تعليمي يتلقى فيه الطلاب العلم والمعارف وليست منبراً سياسياً، كما تستنكر تداول المفردات اللغوية النابية والقذح والذم كتابةً أو لفظاً من أي كان».

ورغم التضييق الأمني الشديد لم تتوقف التظاهرات في الجامعة الدولية للعلوم و التكنولوجيا (IUST) ، وجامعة اليرموك، والجامعة العربية الدولية (الأوروبية سابقاً) أواخر عام 2011، وإضافةً إلى الاقحامات المتكررة من قبل القوات الأمنية بمشاركة عناصر من اتحاد الطلبة للجامعات، مارست القوات الأمنية عقاباً جماعياً شبه يومي للطلاب قام به حاجز المخابرات الجوية بمدينة الكسوة بإيقاف باصات الجامعات (الدولية و الأوربية و اليرموك فقط) المتجهة نحو دمشق وصعود رجال الأمن وأعضاء من اتحاد الطلبة إليها بشكل يومي تقريباً لشتم الطلاب وتهديدهم والصراخ عليهم، ثم ترك الباصات على الحاجز لساعات قبل السماح بمرورها، وفي عام 2012 انتهى حراك الطلبة في الجامعات الواقعة على طريق دمشق درعا عام 2012 بعد انتقال الجامعات إلى مقرات مؤقتة في قلب العاصمة دمشق بسبب استحالة الدراسة فيها في ظل العمليات العسكرية في محافظتي درعا وريف دمشق.

(م، ح) في شهادته للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير تمركزت القوات الحكومية ومجموعات من طلاب جامعة دمشق التابعين للاتحاد الوطني لطلبة سوريا في المنطقة الفاصلة بين الجامعة العربية والجامعة الدولية الخاصة، وقاموا باعتراض باصات المغادرة التي تقل طلاب الجامعة الدولية وسمحوا للحافلات المتجهة إلى مدينة دمشق بالمرور في حين قاموا باعتراض الحافلات المتجهة إلى درعا وانزلوا الطلبة منها إلى ساحة الجامعة وقاموا بضربهم واجبروهم الارتقاء على الأرض ثم قاموا بدوسهم وضربهم وإهانتهم، أيضاً قام طلاب من الاتحاد الوطني لطلبة سوريا بحرق شعر طالب سنة أولى عمره 19 عاماً (حالياً موجود بالأردن) و تشطيب ظهره بأداة حادة (شفرة)، وقد تم اعتقاله حيث بقي 4 أشهر في المعتقل وبعد الإفراج عنه كان يبدو أنه فاقد للوعي، وعندما عاد للكلية كان وضعه الصحي سيئ للغاية وقد بدت عليه آثار التعذيب كما وقد قاموا بسحب هواتف الطلاب وأخذوا شرائحهم وكسروا بعض الهواتف وقاموا باعتقال طلاب من درعا (بعض منهم من منظمي المظاهرات والحراك الطلابي داخل الكلية) وقد أفرج عنهم لاحقاً .

أما جامعة القلمون فقد تورطت إدارتها مباشرةً في قمع الطلاب وممارسة الانتهاك بحقهم، كما تورط سليم دعبول في فتح جميع المنشآت التابعة له في منطقة القلمون ومنها الجامعة لإيواء عناصر الشبيحة وقوات الأمن، ومساعدتهم في ملاحقة وتصفية أي شخص يتم اتهامه بتهرب السلاح من لبنان إلى الجيش الحر، وأسهم في تسريب معلومات أسفرت عن تصفية أو اعتقال العديد من الشباب من مدينة حمص معظمهم طلبة في الجامعة بتهم مختلفة كالتظاهر أو التخابر مع جهات أجنبية كالاتصال بالقنوات الفضائية³⁶

التوصيات

المجتمع الدولي، الأمم المتحدة، والهيئات الدولية ذات الصلة:

- * إعمال المبادئ العامة التي تحكم عمل الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها وتفرض عليها التزاماً قانونياً وأخلاقياً لا يمكن مخالفته بحظر التواطؤ مع المشتبه بانتهاكهم أو مشاركتهم في انتهاكات حقوق الإنسان، ووقف أي شكل من أشكال التعاون أو الدعم للاتحاد الوطني لطلبة سوريا وغيره من الأجهزة والهيئات التابعة للحكومة السورية التي يرحح مشاركتها أو ضلوعها في انتهاكات حقوق الإنسان، والتأكيد على أن التعاون أو الدعم قد يرقى للتواطؤ الجنائي عن علم لارتكاب جرائم دولية.
- * الضغط بكافة السبل على الحكومة السورية لإعلان التزامها الكامل بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وسحب التحفظ على المادة 20 منها والمصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والضغط أيضاً لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب وحصانة الأجهزة الأمنية والعسكرية من المساءلة والمحاسبة.
- * توحيد الجهود القانونية لمحاسبة المسؤولين في الاتحاد الوطني لطلبة سوريا والمسؤولين الحزبيين والأمنيين الذين وردت أدلة مقنعة ترجح ضلوعهم في الانتهاكات الجسيمة وواسعة النطاق والممنهجة لحقوق الإنسان التي وردت في التقرير نماذج عنها، بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية المستقر في القضاء الأوروبي، أو أي من آليات مساءلة الجناة والدفاع عن مصالح الشعوب وحمايتها جنائياً.

الحكومة السورية:

- * إجراء تحقيقات سريعة ووافية ومحيدة ومستقلة في مزاعم التعذيب والاعتقال التعسفي والقتل خارج نطاق القضاء وغيره من أشكال القتل غير المشروع بحق الطلبة السوريين، الواردة في التقرير والمنسوبة لأعضاء الاتحاد الوطني لطلبة سوريا، ومحاكمة من تثبت إدانته أمام المرجع القضائي المختص.
- * إزالة الأحكام والعقوبات الأصلية والفرعية من خلاصة السجل العدلي للطلبة الذين تمت محاكمتهم على أفعال تعتبر ممارسةً للحقوق الأساسية التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان والدستور السوري. كالحق في حرية التعبير والتجمع السلمي.
- * محو العقوبات التأديبية الصادرة لذات السبب من سجلات الطلبة ونشر قوائم بذلك في الجامعات وإعادة المفصولين منهم إلى مقاعد الدراسة في حال رغبتهم، وإلغاء أي مفاعيل أو تبعات للقرارات السابقة.
- * الإلغاء القطعي والشامل للمظاهر المسلحة وحظر أي تواجد لعسكريين في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، واعتماد هيئة أمنية تتبع الجامعة وبإشراف من وزارة العدل، بدلاً لعناصر الحرس الجامعي التابعة لوزارة الداخلية والحرص على الموازنة بين متطلبات العمل الأمني الضبطي داخل المنشآت الجامعية وبين عدم الافتتات على الحريات الجامعية، واعتماد تقنيات المسح الإلكتروني للتفتيش على مداخل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، في حالات الضرورة.

* اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حرية العمل الطلابي بما في ذلك تشكيل الجمعيات والمنديات وإصدار النشرات والفعاليات الثقافية والسياسية، وتكريس حرية التعبير والبحث العلمي والاجتماع، والتأكيد على استقلالية وشرعية وجود الجامعة بوصفها كياناً علمياً، تؤدي إلى جانب التعليم والبحث وظيفتها الثالثة بنشر الثقافة وخدمة المجتمع وتنمية البيئة المحيطة بها.

* تعديل سياسات القبول الجامعي واعتبار الكفاءة المحدد الوحيد للقبول، وإنهاء الاستثناءات جميعاً بما فيها لأبناء أعضاء الهيئة التدريسية والمنتسبين لحزب البعث العربي الاشتراكي السوريين والعرب والحظر المطلق لعسكرة التعليم وتطويره سياسياً وإلغاء سياسات القبول التي تمنح درجاتٍ إضافية لدورات الصاعقة والريادة، لمخالفتها للدستور ومبادئ العدالة.

* رفع يد حزب البعث العربي الاشتراكي من أي دور مختلف عن الأحزاب الأخرى في العملية التعليمية وفك الارتباط الفعلي مع المنظمات الرديفة له شبيبة الثورة واتحاد الطلبة، وحظر تنسيب طلاب المدارس الثانوية في صفوف أي حزب عملاً بأحكام المادة 13 من قانون الأحزاب رقم 100 عام 2011 والتي تشترط لعضوية أي حزب أن يتم المنتسب 18 عاماً.

* الالتزام بنص المادة 153 من دستور 2012 على «أن التشريعات النافذة والصادرة قبل إقراره سارية المفعول إلى أن تُعدل بما يتوافق مع أحكامه، على أن يتم التعديل خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ميلادية» تنفيذ أو تعديل أو إلغاء القوانين والقرارات الإدارية والمراسيم التنظيمية التي تخالف الدستور وتكرس سلطة حزب البعث وتقف عائقاً في وجه التعددية ومنها قانون أمن حزب البعث العربي الاشتراكي رقم 53 لعام 1979.

* الالتزام بأحكام قانون الأحزاب الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 100 لعام 2011 وخاصة المادة 35 التي تلزم لجنة شؤون الأحزاب بأن تتقدم بطلب إلى محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق. للنظر في حل حزب البعث العربي الاشتراكي وتصفية أمواله لعدم التزامه بالمبادئ المنصوص عليها في المادة 5/5 من القانون المؤكد عليها في المادة 5/5 من اللائحة، الفقرة (و) تحديداً والتي تنص على أن ألا ينطوي نشاط الحزب على إقامة أي تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية علنية أو سرية أو استخدام العنف بأشكاله كافة أو التهديد به أو التحريض عليه.

المجتمع المدني السوري

* المنظمات الحقوقية والمدنية للعمل على إحصاء وتوثيق انتهاكات الاتحاد الوطني لطلبة سوريا، والعمل مع ذوي المفقودين والضحايا منهم المقيمين في أوروبا، على مقاضاة قيادات الاتحاد الوطني لطلبة سوريا السابقة والحالية واستصدار مذكرات توقيف بحقهم في إطار مبدأ الولاية القضائية العالمية المستقر في القضاء الأوروبي ،

* إدراج أسماء وصور وقصص الضحايا من الطلاب في الجامعات في برامج العدالة الانتقالية، في مبادرات تخليد الذكرى الوطنية في النصب التذكارية الوطنية والمعالم، لصياغة اتفاق جمعي وذاكرة وطنية عما حدث في سوريا والذي بالتوازي مع المحاسبة وإنصاف الضحايا يقتضي بمكاشفة الجميع بالانتهاكات الجسيمة الواقعة لحقوق الإنسان وباحتمية الاعتراف بها والتعامل معها.

- * توحيد جهود منظمات المجتمع المدني السورية العاملة في مجال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان لإنشاء قاعدة بيانات على المستوى الوطني، والتعاون مع الهيئات الدولية كآلية الدولية المحايدة المستقلة لدعم التحقيق والملاحقات القضائية عن الجرائم الأشد خطورة المرتكبة في سورية منذ آذار 2011، في إطار مؤسسي يسمح بجمع أكبر قدر من المعلومات والأدلة عن الجرائم والانتهاكات المرتكبة ويمهد الطريق لمحاسبة الجناة.
- * تأسيس صندوق وطني لدعم ضحايا الانتهاكات من الطلاب، بمصادر تمويل دائمة لتقديم مساعدات صحية نفسية ومساعدات قانونية ومالية، وتوفير منح وحوافز لاستكمال السنوات الدراسية للطلاب الذين توقفوا أو منعوا عنها لظروف تتعلق بالنزاع

